التقرير

المؤتمر البرلماني
بشأن الحوار بين الأديان

مراكش، 13–15 حزيران/يونيو 2023

جدول المحتويات

	الصفحة
الحفل الافتتاحي	3
المناقشة العامة	6
حلقة نقاش رفيعة المستوى – المسار 1: العمل معاً من أجل تعزيز سيادة القانون: الممارسات الجيدة والتحديات	13
حلقة نقاش رفيعة المستوى – المسار 2: تعزيز السلام الإقليمي والعالمي من خلال الحوار بين الأديان	16
حلقة نقاش – المسار 1: الدين والمعتقد في أنظمة علمانية مختلفة: أمثلة من جميع أنحاء العالم	19
حلقة نقاش – المسار 2: كيف يمكن للبرلمانيين التعاون مع الجماعات الدينية والمنظمات الدينية لحشد المجتمع لمزيد من الاعتدال والتضامن والإدماج؟	21
حلقة نقاش – المسار 3: توضيح العلاقة بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد للحفاظ على الدولة والمواطنة	23
حلقة نقاش – المسار 4: صلاحيات مختلفة وأهداف مشتركة: الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيون باعتبارهم حلفاء لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومشاركة الشباب	25
حلقة نقاش – المسار 5: تعزيز الثقة والاعتراف المتبادل: مساهمات الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيين لمواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتحديات الرقمية للديمقراطية	27
حلقة نقاش – المسار 6: المشرعون والقادة الدينيون باعتبارهم بناة الجسور: تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لمجتمعات أكثر عدلاً وتماسكاً	29
الجلسة الختامية	31
ملحق – بيان مراكش	33

الحفل الافتتاحي

من اليسار إلى اليمين: الأخت أغاثا أوغوشوكو تشيكيلو (رئيسة لجنة التنسيق النسائية الدولية لمؤسسة أديان من أجل السلام)، معالي السيد دوارتي باتشيكو (رئيس الاتحاد البرلماني الدولي)، معالي السيد رشيد الطالبي العلمي (رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية)، معالي السيد النعم ميارة (رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية)، سعادة السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)

أقيم حفل افتتاح المؤتمر البرلماني الأول بشأن الحوار بين الأديان في *قاعة الوزراء في قصر المؤتمرات (Palais des Congrès)* في مراكش، المملكة المغربية، في 13 حزيران/يونيو 2023.

وتلا معالي السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، رسالة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، أشار فيها إلى أن المؤتمر يجمع لأول مرة برلمانيين وقادة دينيين وعلماء وخبراء لتبادل وجهات النظر حول القضية الهامة المتمثلة في حوار الأديان. فالإنسانية لا تواجه نزع الأديان أو الحضارات بقدر ما تواجه "نزاع الجهل". ويجب على المؤتمر أن يحوّل الأقوال إلى أفعال، وأن يعيد النظر في مفهوم الحوار بين الأديان، وأن يحسن الوعي الجماعي بأهمية التعايش السلمي وبالأخطار التي يمثلها التعصب والانطواء. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينشئ آلية لجعل الحوار بين الأديان هدفاً مشتركاً للمجتمع الدولي بأسره.

واستناداً إلى تاريخها الطويل من التنوع والتعددية الدينية والثقافية، فإن المملكة المغربية حريصة على أن تبقى دولة نموذجية يمكن فيها لأتباع الديانات المختلفة أن يتعايشوا في بيئة من الأخوّة والأمن. ويأتي إيمانها بأهمية التعايش والحوار في المرتبة الثانية بعد التزامها بالاعتدال والتسامح، ورفض كافة أشكال التحيز والكراهية والتطرّف. ورحبت بالمندوبين القادمين إلى المملكة المغربية وتمنت لهم كل النجاح في مداولاتهم.

وتم عرض مقطع فيديو قصير، يسلط الضوء على احتفاء المملكة المغربية بالتنوع يومياً، ويشجع المشاركين في المؤتمر على كسر الحواجز وبناء الجسور بين الشعوب من خلال الحوار بين الأديان من أجل التقدم بشكل جماعي نحو مستقبل أفضل.

وقال معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إن العالم يواجه العديد من النزاعات ويعاني من أزمة التضامن. وكان للبرلمانيين والقادة الدينيين ولايات مختلفة ولكنهم يشتركون في الهدف المشترك المتمثل في خدمة مجتمعاتهم وتعزيز الرفاهية والعمل من أجل العدالة الاجتماعية والسلام. وقد جمع المؤتمر مجموعة متنوعة من الناس للمشاركة في حوار هادف، يرتكز على احترام حقوق الإنسان والرغبة في إنشاء عالم لا يغفل فيه أحد.

وقال سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إن لدى الاتحاد البرلماني الدولي تاريخ طويل في تعزيز الحوار وحل النزاعات، باستخدام الدبلوماسية البرلمانية للعمل من أجل تحقيق المزيد من السلام والتسامح ومجتمعات ديمقراطية ذات مؤسسات وقيم قوية. وعرض الجزء الأول من التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد، ودعا الحاضرين إلى تبادل تجاربهم الخاصة، والتي سيتم تضمينها في الجزء الثاني من التقرير المقرر نشره في العام 2024. مشدداً على أن الحوار بين الأديان يمكن أن يكون عاملاً تمكينياً مهماً للسلام، وشجع المندوبين على البناء على ما لديهم من قواسم مشتركة، أي الإيمان المشترك بالكرامة الإنسانية، من أجل تأمين مستقبل سلمي وشامل وعادل للجيل القادم.

وقالت الأخت أغاثا أوغوشوكو تشيكيلو، رئيسة لجنة التنسيق النسائية الدولية لهيئة أديان من أجل السلام، إن العالم يمر بنقطة تحول، بعد أن شهد العواقب المأساوية للإخفاقات الجماعية في منع انتهاكات حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون. وتتحمل إفريقيا العبء الأكبر من نقاط الضعف الاجتماعية في العالم وتحتاج إلى اهتمام عالمي من أجل تحقيق المصلحة العامة للبشرية. أقرت منظمة الأديان من أجل السلام بالحاجة إلى العمل مع الشركاء، ولا سيما الحكومات والبرلمانات، على النحو المبين في العنوان الفرعي للمؤتمر – العمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك. ويتعين على المندوبين

ضمان استمرار الحوار لصالح احترام التنوع والشمول والثقة والتماسك والسلام والعدالة داخل جميع المجتمعات وفي ما بينها.

ألقى السيد إيلديفونس نيوكيندي، المسؤول عن بناء السلام العالمي في منظمة تيرفند بوروندي (Tearfund)، أول كلمتين من منظور الشباب، وتحدث عن فقدان والدته بسبب النزاع في بلده، بوروندي، وكيف ألهمه ذلك ليصبح من بناة السلام. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الديانات المختلفة تشترك في الكثير من الأسس المشتركة، إلا أن الاختلافات بينها تؤدي إلى الغيرة وعدم الثقة. ويتمتع القادة الدينيون بنفوذ كبير في مجتمعاتهم المحلية ومن المهم للغاية أن يتعامل القادة السياسيون معهم. ودعا كلا المجموعتين إلى استخدام نفوذهما بشكل إيجابي والاستجابة لتوقعات السكان من أجل عالم أكثر سلاماً. يحتاج الناس إلى تثقيفهم بشأن السلام والحوار منذ سن مبكرة، ويجب الاستماع إلى أصوات الشباب في عملية صنع القرار.

ألقت السيدة هيلا يون، المؤسسة والمديرة التنفيذية لمنظمة سفراء الشباب الأفغان من أجل السلام، الكلمة الثانية من منظور الشباب، وذكّرت المندوبين بأنه قد مضى ما يقرب من عامين منذ أن أغلق نظام طالبان أبواب المدارس والجامعات أمام الفتيات في بلدها. فقد قُتل ملايين الأشخاص في أفغانستان أو فروا نتيجة لعقود من النزاع. وقد تمكنت منظمتها من دعم العديد من الأسر من خلال التعامل مع جميع الجهات المعنية في المجتمعات المحلية في البلد وتشجيع التسامح والإصغاء. ويتعين على القادة الدينيين والسياسيين الحاضرين في المؤتمر توفير المزيد من المساحات للحوار وزيادة مشاركة الشباب.

السيد إيلديفونس نيوكيندي (مسؤول عن بناء السلام العالمي، تيرفند بوروندي) والسيدة هيلا يون (المؤسسة والمديرة التنفيذي لمنظمة سفراء الشباب الأفغان من أجل السلام)

رحب معالي السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، بالمشاركين في مراكش وأعلن رسمياً افتتاح المؤتمر.

المناقشة العامة

في 14 حزيران/يونيو 2023، شارك البرلمانيون وممثلو المنظمات الدينية والعقائدية في مناقشة عامة بعنوان *البرلمانات والقادة الدينيون: تعزيز الحوار والعمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك*.

أ. المنافع العامة للحوار الديني – البرلماني

الدكتورة نازيلا غانيا (المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد)

ورد توافق واسع النطاق في الآراء على أن للحوار في ما بين المنظمات الدينية والبرلمانية والممارسين قيمة كبيرة، وأنه يمكن أن يسهم بفوائد كبيرة لفئات ومجتمعات معينة، وللمجتمع ككل. وغالباً ما دعا المشاركون إلى ممارسة هذا الحوار وتعزيزه من قبل المؤسسات الدولية والبرلمانات الوطنية والحكومات والكيانات دون الوطنية والمجتمع المدني والمواطنين الأفراد.

وفي ما يتعلق بالمنافع، أشار عدة متحدثين إلى الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات الدينية أو العقائدية في عمليات المصالحة، بدءاً بإعادة العلاقات الجيدة بين الأفراد أو المنظمات، وانتهاء بمنع نشوب النزاعات الواسعة النطاق أو الطويلة الأمد وحلها.

وبالمثل، افترض العديد من المتحدثين أن الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار تساهم في زيادة مستويات الاحترام والتسامح وفهم وجهات نظر الآخرين داخل المجتمع. ورأى المشاركون بدورهم أن مثل هذه الظروف تميل إلى أن تسفر عن مجتمعات أكثر مرونة وسلاماً وأمناً وازدهاراً، يمكن فيها للأغلبية الدينية وغيرها والأقليات أن تتعايش بشكل متماسك، وحيث يمكن تطوير الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الحقوق وتحسينها للجميع.

جادل البعض بأن المبادرات المحددة التي يقودها الأفراد أو المنظمات تولد إحساساً بالمسؤولية ساعد في منع المجتمعات التي تعيش في عزلة عن بعضها البعض (بما في ذلك العزلة عن القطاعات الفرعية للمجتمع) والتي شجعت على تبادل الأفكار وتكييفها بين مختلف أجزاء المجتمع.

سلط عدد قليل من المشاركين الضوء على قيمة أنواع مختلفة من التأمل والصلاة عبر أنظمة المعتقدات المختلفة. كما وصف القادة الدينيون والتقليديون بأنهم قادرون على توفير وجهات نظر مفيدة على المدى الطويل خلال المناقشات الدينية والعلمانية المتعلقة بالقيم والمعتقدات.

ب. مقترحات العمل

دعا العديد من المشاركين إلى اتخاذ إجراءات محددة يمكن أن تعزز الحوار الديني – البرلماني وتستمد بعض الفوائد الموصوفة أعلاه.

1 .تسخير المزايا الاجتماعية للمنظمات الدينية أو العقائدية

ينبغي للبرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية أن يشتركوا في إذكاء الوعي بالمزايا التي تجلبها هذه المنظمات للمجتمعات وتسخيرها والاستفادة منها استفادة كاملة، بما في ذلك ما يلي: ***مخزن*** لرؤى روحية أوسع نطاقاً بشأن المفاهيم الأساسية والتقاليد القديمة العهد؛ ***وشبكات الخبرة*** والتجربة ***المتخصصة؛ طريق للوصول إلى*** الفئات المهمشة في المجتمع وفهم احتياجاتها؛ ***والدعاة إلى التغيير الاجتماعي*** بمجموعة من وجهات النظر التي ينبغي النظر فيها بصورة مجدية في المراحل التشاورية لصنع السياسات والعمل التشريعي؛ ***مقدمو الخدمات الاستباقيون*** للمجتمع الأوسع، بما في ذلك في مجالات التعليم، ورعاية المسنين والضعفاء، والعمل الإنساني؛ ***الشركاء الذين هم على استعداد لتقاسم الأعباء*** والتصدي للتحديات الشاملة، مثل تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 .تمكين الناس من التمتع بحقوقهم في مجتمع متسامح

ينبغي أن يعمل البرلمانيون والمنظمات الدينية أو العقائدية بالشراكة حتى يتمكن المواطنون من ممارسة حقوقهم العالمية والأساسية، مثل الحق في حرية التعبير الديني أو العقائدي، والكرامة الإنسانية، والحياة في ظل سيادة القانون. وينبغي لهذه الشراكة أيضاً أن تتيح للمواطنين العيش في مجتمع متعدد الثقافات وشامل للجميع ومتنوع ومتسامح، حيث يتم تمثيل جميع الأعضاء والاستماع إليهم، بما في ذلك الأقليات أو الفئات المهمشة. لتحقيق هذه الشراكات، يجب على البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية الجمع بين نقاط قوتهم، بما في ذلك السلطات التشريعية والرقابية، والتوجيه الأخلاقي، وفرصة الاجتماع وإيجاد أسس مشتركة بين أولئك الذين

لديهم آراء متعارضة. ورأى بعض المتحدثين أن الوضع العالمي يتطلب استمرار توفير الموارد السخية للأنشطة التشريعية لتعزيز حرية الدين ومنع خطاب الكراهية المناهض للدين. وينبغي أن يتضمن هذا التشريع أحكاماً تثني أي دين عن التمييز ضد الآخر أو تهميشه، فضلاً عن ضمانات للأقليات الدينية لكي تتمكن من العيش في سلام، بما في ذلك في البلدان التي تضم أغلبيات دينية كبيرة.

3 .تنفيذ الخطط القائمة؛ ابتكار وتنفيذ مشاريع جديدة

لترجمة البيانات العامة إلى إجراءات ملموسة، يجب على البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية وضع خرائط طريق فردية وجماعية لبدء وتنفيذ الخطط الحالية المتعلقة بالحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار. وينبغي أن تحدد هذه الخرائط كيفية تحقيق قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرات مجموعة العشرين (مثل مؤتمر بولونيا 2022)، وإعلانات مجلس أوروبا، وتوصيات المؤتمرات الأخرى المشتركة بين الأديان، سواء أكانت دولية أو محلية.

4 .إنشاء هياكل دائمة ومتابعة منتظمة

عضو من الوفد الفلسطيني يشاهد المناقشة العامة

أ. ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينشئ آلية مؤسسية ترصد تنفيذ نتائج مؤتمر مراكش وتصبح في نهاية المطاف جزءاً من برنامج العمل العادي للاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن يكفل القيام بما يلي: رسم خرائط لأفضل الممارسات البرلمانية بشأن الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار؛ وضع توجيهات بشأن هذا الحوار؛ دعم إنشاء شبكات برلمانية إقليمية مصممة للدعوة إلى حرية الدين ومنع خطاب الكراهية المناهض للدين، من خلال عقد اجتماعات وتبادل المعارف وبناء القدرات في ما بين أعضاء الشبكة.

ب. بهدف زيادة اتساق الحوار الديني – البرلماني وأنواع الحوار المماثلة مع مرور الوقت، ينبغي إنشاء هيئات أو مبادرات يمكن أن: تعزز التعايش السلمي بين مختلف الفئات الاجتماعية؛ وتيسير التشاور والتنسيق المنتظمين عبر المجتمع من خلال الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار؛ وتمكين المبادرات المشتركة وبناء القدرات

وتقاسم الموارد. اقترح بعض المتحدثين هياكل البرلمانيين فقط، مثل اللجان البرلمانية أو المؤتمرات الحزبية، أو تعديل مسؤوليات البرلمانيين بموجب مدونات السلوك الداخلية الخاصة بهم لتشمل الواجبات المتعلقة على وجه التحديد بالحوار الديني – البرلماني وأنواع الحوار المماثلة. ودعت وفود أخرى إلى إنشاء هيئات مختلطة تضم برلمانيين وممثلين عن منظمات دينية أو عقائدية، يمكن التشاور معها أثناء وضع السياسات أو التشريعات أو أنشطة التنفيذ ذات الصلة. كما اعتبرت الدبلوماسية البرلمانية الجارية أداة قوية في هذا الصدد.

5. التثقيف والتوعية

ينبغي التوعية باستمرار بالتنوع الديني والعقائدي والثقافي. وينبغي أن يبدأ هذا العمل في السنوات الأولى من التعليم الرسمي وأن يستمر في جميع مراحل التعليم المستمر للكبار، وكذلك من خلال حملات الاتصالات العامة التي تقوم بها السلطات المحلية والوطنية.

السيدة ديبيكا سينغ (الأمينة العامة المشتركة، أديان من أجل السلام) والأخت أغاثا أوغوشوكو تشيكيلو (رئيسة لجنة التنسيق النسائية الدولية لمؤسسة أديان من أجل السلام)

ج. التكامل

بينما قدم العديد من المتحدثين المقترحات الواردة في القسم ب، ناقشوا أيضاً الطبيعة التكميلية لعمل البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية. وأشاروا إلى أنه تتوقف قوة البلد الإضافية والرفاهية التي يمكن أن تستمد من الاتصالات الجيدة بين البرلمانيين والقادة الدينيين على ثلاثة عوامل. يجب على البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية أولاً فهم نقاط القوة

والقيود لدى بعضهم البعض. يجب عليهم بعد ذلك استخدام هذا الفهم لتوحيد قواهم بأكثر الطرق فعالية. ونتيجة لذلك، يمكن أن يترتب تحالف قوي للمساعدة المتبادلة، مع القدرة على تعزيز التفاهم والتعاون والشعور بالإنسانية المشتركة.

ولتجسيد هذه النقاط، أشار بعض المتحدثين إلى "وصول البرلمانيين إلى أدوات السلطة الوطنية، أو تركيز البرلمانيين على الرفاه العملي والمادي لناخبيهم، بالإضافة الى الجوانب المتكاملة للمنظمات الدينية أو العقائدية، والتي تضمنت: القرب من الحياة الشخصية والخاصة لأتباعهم؛ والخبرة الطويلة في الاهتمام بشواغلهم الأخلاقية والروحية؛ والقدرة على توحيد وحشد المجتمعات المحلية حول هدف معين من خلال الشعور بالهوية والقيم المشتركة.

وحدة أكثر من الاختلاف

افترض متحدثون آخرون أنه على الرغم من ارتفاع مستويات الاختلاف الخارجي بين الجماعات الدينية والبرلمانية في بعض الأحيان، فإن أهدافها الأساسية تميل إلى أن تكون متشابهة. على سبيل المثال، اقترح المشاركون أن تهدف كلتا المجموعتين، أو ينبغي أن تهدف، إلى منع الكراهية، ورفض التعصب، وتعزيز التسامح والمؤسسات الشاملة في ظل سيادة القانون، وتطوير التماسك المجتمعي، ودعم السلام على جميع المستويات، من بين أمور أخرى.

ورأى عدد من المشاركين الآخرين أن حجم التحديات التي تواجه العديد من البلدان وطبيعتها المعولمة يعنيان أن العمل التكميلي والشراكات الوثيقة بين المؤسسات الدينية والبرلمانية والأفراد ليست أقل من متطلبات الحياة المعاصرة. ولذلك فمن الهام التشاور مع المنظمات الدينية أو العقائدية إلى جانب أجزاء أخرى من المجتمع المدني أثناء عمليات وضع السياسات والقوانين.

د. تبادل الممارسات الجيدة

بالإضافة إلى الدعوة إلى إجراءات محددة وتكميلية مثل تلك المذكورة أعلاه، شرح العديد من المشاركين الممارسات الجيدة لبلدهم في تعزيز الحوار الديني والبرلماني وأنواع الحوار المماثلة. وقد أتاح ذلك للزملاء المشاركين النظر في إمكانية تكييف هذه الممارسات مع احتياجاتهم وسياقهم.

1. الهيئات والتمثيل

سمو السيد داه كوشورو بالوغون (رئيس، مجلس فودو الوطني في بنين)

وصف المتحدثون مجموعة من الهيئات الحكومية والبرلمانية المكلفة بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات في بلدانهم. وتشمل هذه: وزارة الشؤون الدينية؛ واللجان البرلمانية المكلفة بتعزيز الحوار الديني – البرلماني وأنواع الحوار المماثلة؛ وإنشاء عدد من المجالس المشتركة بين الأديان خارج البرلمان، ولكن بمشاركة برلمانية.

وأشار مشاركون آخرون إلى أن مقاعد مختلف الهيئات التشريعية أو الاستشارية في بلدانهم مخصصة على وجه التحديد لممثلي بعض الأديان.

2 .الحقوق والحريات الدستورية والقانونية والمعترف بها

أشار المتحدثون إلى الحقوق التي يتمتع بها مواطنو بلدانهم في حرية التعبير الديني، بما في ذلك الحق في حرية العبادة، وإنشاء منظمات دينية أو عقائدية، وتوفير التعليم الديني. وهذه الحقوق مكرسة على نحو مختلف في الدساتير الوطنية، التي يكفلها القانون الوطني أو دون الوطني، أو التي يعترف بها الإعلان أو الاتفاقية.

وأشار مشاركون آخرون إلى قوانين بلدانهم التي تفصل الدولة عن أي دين أو عقيدة، والتي تساعد على ضمان المعاملة المتساوية لجميع المنظمات الدينية أو العقائدية.

3 .الإعلانات والاتفاقات الوطنية والدولية

قدم المندوبون اتفاقيات وإعلانات تثيرها حكومات بلدانهم حول تعزيز التنوع الديني أو الثقافي، أو حول معالجة التمييز الديني أو العقائدي.

4 .المؤتمرات والاجتماعات والإجراءات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان

وصف المشاركون مجموعة من هذه الأعمال في بلدانهم، بما في ذلك: بناء مراكز امتياز دينية ومرافق بحثية؛ الحفاظ على المعالم الدينية والآثار ذات الصلة؛ الدعوة إلى إدخال تغييرات سياسية أو قانونية على مجالات السياسة العامة الدينية أو

العقائدية؛ التكليف بنشر البحوث ذات الصلة، واستطلاعات الرأي، ومجموعات الأدوات المؤلفة من خبراء أو نظراء لدعم الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار؛ تنظيم حملات توعية عامة، غالباً بالاقتران مع أعياد دينية أو أيام وطنية للاحتفال؛ تكليف المنظمات الدينية أو العقائدية بتقديم خدمات التوعية إلى طوائف الأقليات، وتقديم الدعم الإنساني المحلي والدولي؛ التزمت الحكومات بإشراك المنظمات الدينية أو العقائدية في المشاورات العامة وغيرها من عناصر صنع القرار على الصعيد الوطني.

ودعا عدد قليل من المشاركين المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات رداً على الانتهاكات المزعومة للحقوق والحريات العالمية التي تحدث في بلدانهم وفي بلدان أخرى.

فعالية جانبية بشأن "مستقبلنا المشترك" نظمته الرابطة المحمدية للعلماء.

حلقة نقاش رفيعة المستوى – المسار 1: العمل معاً من أجل تعزيز سيادة القانون: الممارسات الجيدة والتحديات

من اليسار إلى اليمين: الدكتور فادي ضو (مدير تنفيذي، Globethics)، السيدة فرناندا سان مارتن كاراسكو (مديرة، الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد)، السيد مايكل ج. ستوت (كبير مراجعي الاتحاد البرلماني الدولي)، الدكتورة نازيلا غانيا (المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد)، السيدة ميريتكسيل باتت (رئيسة مجلس نواب إسبانيا)، السيد باحوبا نوريرت تانكوانو (الأمين التنفيذي، اللجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس)، الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين والإمام صلاح الدين بركات (المؤسسان المشاركان لمركز أمانه Amanah – السويد)

تناولت حلقة النقاش الأولى الرفيعة المستوى، التي أدارتها الدكتورة نازيلا غانيا (المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، موضوع العمل معاً من أجل تعزيز سيادة القانون: الممارسات الجيدة والتحديات. واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن سيادة القانون تتعارض مع أي ممارسة تعسفية للسلطة، وتدعو إلى مساءلة جميع المؤسسات والأفراد والجماعات بنفس المعيار. وتفترض سيادة القانون أيضاً التقيد بالقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وقال المحاور الأول، الدكتور توماس شيرماشير، الأمين العام للاتحاد الإنجيلي العالمي، إن الأديان والمعتقدات تؤدي دوراً أساسياً في وضع المعايير الأخلاقية إلى جانب سيادة القانون. كما سلط الضوء على التحديات التي تواجه النجاح في سن تشريعات تسمح بحرية الدين أو المعتقد.

ثانياً، قال الدكتور فادي ضو، المدير التنفيذي لمنظمة Globethics، إن سيادة القانون هي أساس المجتمعات السلمية ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. فالعالم يواجه أزمة انعدام الثقة والتحدي الذي يواجه القادة الدينيين والسياسيين على السواء هو إعادة بناء سلطتهم الأخلاقية. ويمكن للقوانين أن تحمي حرية الدين أو المعتقد ولكن على المجتمعات أن تؤمن بقيمتها المضافة من أجل المصلحة العامة.

وبعد ذلك، أوضحت السيدة فرناندا سان مارتن كاراسكو، مديرة الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد والعضوة البرلمانية السابقة في بوليفيا، أن منظمتها تدعم البرلمانيين في مبادراتهم الخاصة لتعزيز حق الإنسان في حرية الدين أو المعتقد. وأشارت إلى أن بناء الديمقراطية هو مهمة مشتركة بين السياسيين والمجتمع المدني، وأنه من الحيوي تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة من مختلف الأديان والمعتقدات في جميع أنحاء العالم.

قالت السيدة ميريتكسيل باتت، رئيسة مجلس نواب إسبانيا، إن سيادة القانون تتيح السلام والتعايش في المجتمعات المحلية. والدولة مسؤولة عن حماية المجتمع وتحتاج إلى العمل مع الأديان أو المعتقدات للقيام بذلك، مع الحفاظ على حيادها. كما يحتاج القانون إلى حماية الحرية الدينية، وإعطاء الناس مساحة للنمو والازدهار، ومواجهة خطابات الكراهية والتمييز.

وتحدث السيد باحوبا نوربرت تانكوانو، الأمين التنفيذي للجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس، عن الكيفية التي توفر بها سيادة القانون إطاراً يعامل فيه الجميع على قدم المساواة. وللبرلمانات دور هام تؤديه في تعزيز سيادة القانون والحفاظ عليها، ولا سيما في خضم الأزمات الأمنية كما هو الحال في منطقة الساحل. ويمكن للحوار بين الأديان وداخل الأديان أن يعزز التنمية على نطاق عالمي.

وكان المشاركان الأخيران في حلقة النقاش هما الإمام صلاح الدين بركات الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين، المؤسسان المشاركان لمركز أمانه Amanah في السويد، الذي يعمل على مكافحة معاداة السامية وكراهية الإسلام. تحدثا عن حرق القرآن الأخير في بلادهم. وكانت منظمتهما تعمل مع برلمان السويد لإيجاد حلول مناسبة ومنصفة لهذا التعبير عن الكراهية، داعية إلى خطوط عمل متعددة لا تقتصر على الاستجابات القانونية فقط.

ثم افتتحت المناقشة وتحدث المشاركون عن تمثيل مختلف الأديان والمعتقدات في برلماناتهم أو دولهم، وعن أوجه النجاح في بناء مجتمعات يعيش فيها الناس من أديان ومعتقدات كثيرة في وئام، وعن دور الهيئات العالمية كمنتديات للحوار بين الأديان، وعن أهمية التعليم الديني. كما سلط المشاركون الضوء على الممارسات الجيدة في ما يتعلق بقضايا الشباب،

والاستجابات لازدراء الدين، وبركات التنوع وأعبائه، وضرورة إشراك غير المؤمنين وغير المواطنين في الحوار، والاعتراف بالطوائف الدينية والعقائدية وتسجيلها. واتفق جميع المشاركين على أن البرلمانيين يتحملون مسؤولية دعم سيادة القانون وأن تعاون البرلمانات مع القادة الدينيين والمجتمع المدني مفيد.

السيد باحوبا نوريرت تانكوانو، الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين، والإمام صلاح الدين بركات

حلقة نقاش رفيعة المستوى – المسار 2: تعزيز السلام الإقليمي والعالمي من خلال الحوار بين الأديان

من اليسار إلى اليمين: السيد حيدر الخوئي (مدير معهد الخوئي)، السيناتور غاريت أهيران (عضو برلمان إيرلندا)، الدكتورة سارة ماركيفيتش (مستشارة مشتركة بين الأديان، الاتحاد البرلماني الدولي)، الدكتور أحمد عبادي (الأمين العام، الرابطة المحمدية للعلماء)، السيدة توليا أكسون (رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية تنزانيا المتحدة)، السيدة ليجيا ماتاموروس (عضوة في المجلس الأسقفي الكاثوليكي لأمريكا اللاتينية)، السيناتور فاروق حميد نايك (عضو في برلمان باكستان)

تناولت حلقة النقاش الثانية الرفيعة المستوى، التي أدارها الدكتور أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، موضوع تعزيز السلام الإقليمي والعالمي من خلال الحوار بين الأديان. وكنقطة انطلاق، اتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن النصوص الدينية هي، من ناحية، مورد قيّم لتوجيه الاستجابات للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم، ولكن من ناحية أخرى يمكن تفسيرها بطرق ضارة وسامة، مما يؤدي إلى توترات داخل الأديان والمعتقدات. ويمثل الحوار بين الأديان فرصة لبناء جسور داخل الأديان والمعتقدات لمواجهة هذه التفسيرات المتطرفة.

تحدثت السيدة توليا أكسون، رئيسة برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة عن التناقض بين الآراء التقليدية والنظرة الفضولية لجيل الشباب داخل بعض الأديان والمعتقدات. وقد أنشأت جمهورية تنزانيا المتحدة لجاناً مشتركة بين الأديان على الصعيدين الوطني والمحلي، ولكنها تعمل أيضاً كمنتديات للحوار بين الأديان. وأشارت أيضاً إلى أن المجتمعات ليست متجانسة، وينبغي الحرص على فهم أن غير المؤمنين لهم أيضاً تأثير على الخطاب المتعلق بالمسائل الدينية.

وضمت اللجنة أيضاً السناتور غاريت أهيران من إيرلندا، الذي أوضح كيف كان الحوار بين الأديان مفتاحاً لعملية السلام في إيرلندا الشمالية. وقد رفض القادة الدينيون رفضاً قاطعاً الفكرة القائلة بأن الديانات المختلفة تمثل تسلسلاً هرمياً للبشرية، مما أوجد أساساً للمناقشات السياسية. وعقد برلمان إيرلندا فعاليات منتظمة لممثلي جميع الأديان والكنائس للتشاور بشأن السياسة العامة. ولدى إيرلندا أيضاً سياسات لتشجيع المهاجرين إلى البلد على الاندماج في المجتمع دون التخلي عن هويتهم الثقافية.

تحدث السيناتور الباكستاني فاروق حميد نايك عن كيفية استخدام الحوار بين الأديان والأديان كوسيلة للسلام الإقليمي والعالمي، وسلط الضوء على كيف قدم هذا الحوار في كثير من الأحيان حلولاً للنزاعات التي لم تكن هي نفسها ناجمة عن الانقسامات الدينية. وينبغي للقادة الدينيين أن يعترفوا بدورهم كأوصياء على القيم المشتركة لجميع الأديان وأن يمتنعوا عن نشر رسائل التعصب. ويشكل التعاون بين البرلمانيين والجهات الدينية الفاعلة طريقاً ذا اتجاهين ويتيح فرصاً لوضع السياسات بشأن منع العنف.

وأشار المحاور الرابع، السيد حيدر الخوئي، مدير معهد الخوئي في جمهورية العراق، إلى أن الطائفية قديمة قدم الإسلام نفسه. وشجع القادة الدينيين والعقائديين على إعادة تقييم تقاليدهم باستمرار بهدف جعل من الصعب على المتطرفين اختطاف الانقسامات من أجل أهدافهم الخاصة. كان الحوار بين الأديان فرصة للتواصل مع الآخرين وفهم مخاوفهم وآمالهم ومظالمهم المشروعة. بدأ الحوار في جمهورية العراق بين السنّة والشيعة كتبادل للاتهامات الغاضبة لكنه ازدهر في الصداقة.

وشددت المتحدثة الأخيرة، السيدة ليجيا ماتاموروس، وهي ناشطة شبابية من كوستاريكا، على ضرورة التضامن داخل الأديان والمعتقدات لمكافحة المظالم الأوسع نطاقاً. فالناس في الطوائف الدينية هم في أفضل وضع لمعرفة احتياجاتهم الخاصة، وهناك في أمريكا اللاتينية أمثلة لا حصر لها على المجتمعات الدينية التي تعمل على معالجة مواضيع متنوعة مثل المسائل البيئية واحتياجات الرعاية الصحية. وينبغي للطوائف الدينية أن تركز عملها على الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والشباب والفقراء.

ثم افتتح باب المناقشة وتحدث المشاركون عن: مبادرات في برلماناتهم ومنظماتهم لتشجيع الحوار بين الأديان وداخل الأديان؛ وأهمية الاعتراف بالاختلاف وقبوله؛ والسلطة الفريدة للبرلمانات والحكومات في عقد الاجتماعات؛ والشراكات بين الجهات العلمانية والدينية الفاعلة؛ والحاجة إلى تغيير العقليات وليس مجرد التركيز على التشريعات؛ وقيمة الاتفاقات

والإعلانات الدولية لبناء الأخوة الإنسانية؛ والأثر السلبي للضرر الذي يلحق بالمصنوعات اليدوية والتراث الثقافي. واتفق المشاركون على أنه يمكن تحقيق السلام عن طريق الحوار؛ وأن الانسجام داخل الأديان شرط أساسي للعلاقات الجيدة بين الأديان؛ وأن معظم القيم الإنسانية مشتركة بين جميع الأديان؛ وأن التعليم الديني الواسع النطاق منذ سن مبكرة ضروري لتحسين الفهم. والحوار بين الأديان الذي يشارك فيه البرلمانيون والقادة الدينيون والمجتمع المدني، ولا سيما الشباب، ضروري لاستقرار الأديان والمعتقدات على المدى الطويل. ومن الضروري اتباع نهج هادئ ومنفتح في الحوار لتحديد حلول واضحة الرؤية. فالأمن والاستقرار أمران حاسمان لرفاه الجميع.

حلقة نقاش – المسار 1: الدين والمعتقد في أنظمة علمانية مختلفة: أمثلة من جميع أنحاء العالم

ركزت حلقة النقاش على معنى العلمانية في مختلف أنحاء العالم، ونوقشت العلاقة بين الدول والبرلمانات والمؤسسات الدينية، وحرية الدين والمعتقد على الصعيدين الوطني والدولي، ومجالات التوتر المحتملة.

الأخت ليليانا فرانكو (رئيسة، اتحاد النساء والرجال المتدينين في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية) والسيد حبيبو باكو (مسؤول سياساتي، المبادرة المشتركة للعمل الديني الاستراتيجي)

كانت النقاط الرئيسية حول الأمثلة المختلفة للعلمانية في جميع أنحاء العالم هي:

- ساعدت العلمانية في النمسا على ضمان حماية مجتمعات المهاجرين ومعاملتهم على قدم المساواة بغض النظر عن انتمائهم الديني أو غير الديني.
- تقدر أذربيجان التنوع من خلال تمويل بناء المساجد والمعابد والكنائس.
- في الأرجنتين، يصف الدستور الروابط بين الدين والدولة بأنها إيجابية وتعاونية بينما يميز أيضاً بين الاثنين . وتعني العلمانية في الأرجنتين أيضاً الاعتراف على نطاق واسع بالدين فرادى وفي المجتمعات المحلية، والاعتراف بالحكم الذاتي للطوائف الدينية، واستقلال الأديان عن الدولة.

- في مالي، العلمانية مكرسة في الدستور، لكن الحوار بين الأديان والوكالة والشمول ضروري للحد من سوء التفسير وتحقيق السلام وتعزيز التسامح.

وحددت المناقشة أيضاً التحديات المقبلة والعمل الجماعي المحتمل المطلوب للتصدي لها:

- معاداة السامية والقومية وخطاب الكراهية التي تهدد الأمن والسلام. ويمكن للبرلمانات أن تتخذ تدابير ملموسة لمكافحة هذه التحديات عن طريق تعزيز وتنفيذ التشريعات التي تحمي حقوق الأقليات الدينية.
- النزاعات الدينية كتهديد للأمن العالمي. وتحتاج البرلمانات إلى زيادة الاحترام المتبادل والفهم بين الأديان لمنع هذه النزاعات.
- يجب أن يُنظر إلى الدين على أنه قوة إيجابية تقدم العديد من المساهمات للعالم. التنوع هدية ويجب أن تكون الوحدة أولوية.
- يكتسي الحوار والتشاور بين الأديان مع مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما الشباب، أهمية حاسمة لتحقيق السلام.

واختتمت المناقشة بالتأكيد مجدداً على أن الهدف ينبغي أن يكون تجاوز ما هو مكرس في القوانين الأساسية والدساتير الوطنية. ويجب على البرلمانات أن تعمل على إيجاد إطار يمكن فيه لمختلف الطوائف أن تعيش معاً في سلام وأن تستفيد من تنوع الطوائف الدينية المختلفة لتحقيق التماسك الاجتماعي والاحترام والتقدير.

شارك الوفد الإيراني بنشاط في جلسات المؤتمر.

حلقة نقاش – المسار 2: كيف يمكن للبرلمانيين التعاون مع الجماعات الدينية والمنظمات الدينية لحشد المجتمع لمزيد من الاعتدال والتضامن والإدماج؟

سعادة السيدة فيونا بروس *(المبعوثة الخاصة لرئيس الوزراء البريطاني لحرية الدين أو المعتقد، عضوة برلمانية – المملكة المتحدة)*

وفرت حلقة النقاش مساحة لمناقشة غنية بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والبرلمانيين والقادة الدينيين والممارسين، حول كيفية جعل العالم مكاناً أفضل. تم تقديم العديد من المشاريع من جميع أنحاء العالم، والتي تشترك جميعها في هدف محاربة الخوف من الآخر والجهل، وشاركت فيها المنظمات الدينية والسياسيين. ناقشت اللجنة أيضاً كيف يمكن للمنظمات الدينية والقادة الدينيين والسياسيين، كممثلين للشعب، أن يكملوا عمل بعضهم البعض لصالح الجميع، مع أمثلة على الإجراءات المشتركة حيث يمكن للمنظمات الدينية مساعدة الحكومة لإعانة الفئات الأكثر ضعفاً والوصول إلى أبعد المناطق.

كانت النقاط الرئيسية من حلقة النقاش التالية:

- الثقة هي المبدأ الرئيسي الذي يوجه الحوار ولا يمكن إجراء أي مناقشة أو تعاون ذي مغزى وبناء بدونه.
- من أجل بناء الثقة، ترد حاجة إلى تهيئة بيئة من الاحترام المتبادل، حيث يتم تشجيع ودعم قيم ومبادئ المساواة والشمول والتفاهم المتبادل والتضامن.

سعت حلقة النقاش جاهدةً لوضع النقطة الثانية من تلك النقاط موضع التنفيذ. قرر جميع أعضاء حلقة النقاش الجلوس بين المشاركين الآخرين والتحدث من مكان جلوسهم بين المشاركين، بدلاً من المنصة. وبذلك أبدوا استعدادهم للدخول في حوار والبدء على قدم المساواة ومراعاة جميع الأصوات.

وأشار المشاركون إلى أنه ينبغي، في حوار بين البرلمانيين والطوائف الدينية أو المنظمات الدينية، أن يعامل الجميع بإنصاف وبالطريقة نفسها وليس بأقل من غيرهم. وجميع المساهمات مهمة وينبغي الاستماع إليها، بغض النظر عما إذا كانت تأتي من المجال السياسي أو الديني.

الحاخام السيدة تامار إيلاد-أبيلبوم (مؤسسة مشتركة ومديرة تعليم، بيت مدراش للحاخامت الإسرائيليين)

وأخيراً، شدد المشاركون أيضاً على أهمية التفاهم والتضامن المتبادلين. ويتقاسم البرلمانيون والجهات الدينية الفاعلة تحديات وأهدافاً مشتركة، ولكن نهجهم مختلف. ومن الضروري مشاهدة عمل كل منهما وفهمه والتحدث عنه للتعلم منه وتبادل الممارسات الجيدة.

حلقة نقاش – المسار 3: توضيح العلاقة بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد للحفاظ على الدولة والمواطنة

من اليسار إلى اليمين: السيد حاتم الهادي (ممثل المجتمع الدولي البهائي)، السيناتور سيلفيا-مونيكا دينيتشا (عضو برلمان رومانيا)، الدكتور ليو إيغوي (عضو في مجلس الإدارة، منظمة الإنسانيين الدولية)، السيدة بوتينة لمهارزي (موظفة معنية بحقوق الإنسان، الاتحاد البرلماني الدولي)، السفير مختار عمر (كبير مستشاري الأمين العام، الاتحاد البرلماني الدولي)، الدكتورة ماريانا هينب (رئيسة، الشبكة الأوروبية بشأن الدين والمعتقد)، الدكتور ألفس بينتو (محاضر في الشؤون القانونية والدراسات الدبلوماسية، جامعة أكسفورد)، الريفيرند إيلغا جوان سارابونغ (مديرة، معهد الحوار بين الأديان في إندونيسيا)

تناولت حلقة النقاش العلاقة بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد. قدّم أولاً أعضاء حلقة النقاش ومدير المناقشة تعاريف عملية لهذه المفاهيم.

وتحمي سيادة القانون النظام الاجتماعي بحيث يلتزم جميع الأفراد في مجتمع معين بنفس القوانين ويستفيدون على قدم المساواة من حمايتهم. وبالتالي، فإن سيادة القانون متجذرة في عقد اجتماعي بين أفراد المجتمع – أي المواطنين، بمعنى واسع. تتناقض هذه الفكرة مع السيادة الإلهية، المتأصلة في فكرة سلطة الله على الخلق. وحرية الدين أو المعتقد حق من حقوق الإنسان ينبغي احترامه بصرف النظر عن تمسك الفرد بدينه أو بلده أو جنده أو عمره أو أصله الإثني، وما إلى ذلك.

ويمكن أن تظهر صعوبات عند التقاطع بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد:

1. عندما يتنافس التعبير عن الدين أو المعتقد على أساس السيادة الإلهية مع الحقوق الأخرى المكرسة في سيادة القانون – بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد للأفراد الآخرين – مما يطعن في العقد الاجتماعي.

2. عندما تسعى السلطات بصورة غير مشروعة إلى تقييد حرية الدين أو المعتقد، وغالباً ما تستهدف الفئات المهمشة.

وفي هذه الحالات، يجب الحفاظ على سيادة القانون للحفاظ على العقد الاجتماعي الذي تستمد منه الدولة والمواطنة.

تناولت حلقة النقاش الحالات التي تعرض فيها أولئك الذين لا يشاركون دين الأغلبية للاضطهاد. وفي هذا الصدد، فإن التمسك بسيادة القانون لضمان حرية الدين أو المعتقد أمر بالغ الأهمية أيضاً لتحقيق حوار شامل بين الأديان. وينبغي أن يُفهم الحوار بين الأديان وداخل الأديان على أنه ممارسة متساوية يمكن أن تتعايش فيها حقائق متعددة وتنتهي فيها حرية دين شخص ما حيث تبدأ حرية دين الآخر.

وفي الختام، اتفق الفريق على ضرورة مواصلة الزخم وشجع جميع المشاركين على الدخول في مزيد من الحوار. كما دعا الفريق الاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في وضع مجموعة أدوات للتقييم الذاتي وتشريعات نموذجية للبرلمانات لقياس مدى حساسيتها الدينية ودعم سيادة القانون، وضمان حرية الدين أو المعتقد لجميع أفراد المجتمع.

حلقة نقاش – المسار 4: صلاحيات مختلفة وأهداف مشتركة: الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيون باعتبارهم حلفاء لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومشاركة الشباب

السيدة سابينا كوديك (عضو، المنصة البرلمانية الدولية لحرية الدين والمعتقد – وعضوة برلمانية – البوسنة والهرسك)

تناولت حلقة النقاش مسألة الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيين كحلفاء لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب. وناقش المشاركون في حلقة النقاش الحواجز القائمة أمام المشاركة المجدية للنساء والشباب وسبل التغلب عليها، كما تناولوا مسألة التعاون بين البرلمانات والجهات الدينية الفاعلة لتشجيع هذه المشاركة التي نحتاج إليها.

وشددت المناقشات على الحاجة إلى مزيد من التعليم وتحسين محو الأمية الدينية. ووصف التعليم بأنه أداة قوية، إن لم تكن الأهم، للتمكين. ويجب إشراك السياسيين والمنظمات الدينية على السواء والتزامهم بوضع أطر وتوفير الموارد اللازمة التي من شأنها توفير تعليم قوي.

وتناولت حلقة النقاش أيضاً حقيقة أن مشاركة النساء والشباب لا ينبغي أن تكون مجرد اتجاه عابر بل ينبغي أن تؤدي إلى مشاركتهن النشطة في صنع القرار. في حين أن الحصص والترشيحات كانت فكرة جيدة ظاهرياً، يمكن تطبيق ممارسات جيدة أخرى لبدء تدحرج الكرة، وهي:

- الحد من سن الأهلية بحيث تضم البرلمانات المزيد من الأعضاء الشباب (يتماشى مع سن الاقتراع).
- تيسير/الدعوة لمزيد من الشباب والنساء في المناصب القيادية.

- التركيز على المسائل التي تهم الشباب والنساء لتشجيعهم على المشاركة.
- تشجيع البرلمان على وضع جدول أعماله لإدراج قضايا المرأة والشباب في مجالات السياسة العامة الأوسع نطاقاً.
- التصدي للعنف القائم على الجندر والتمييز على أساس الجندر وكذلك إقصاء الشباب داخل الأحزاب السياسية نفسها لتغيير ثقافة البرلمانات.

وأخيراً، اتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن المشاركة النشطة للشباب والنساء في السياسة ستساعد على إعادة بناء الثقة في الديمقراطية وإقامة مجتمع أكثر شمولاً.

حلقة نقاش – المسار 5: تعزيز الثقة والاعتراف المتبادل: مساهمات الجهات الدينية الفاعلة الدينية والبرلمانيين لمواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتحديات الرقمية للديمقراطية

من اليسار إلى اليمين: الإمام صلاح الدين بركات (مدير مشارك، مركز أمانه Amanah – السويد)، السيدة كارين برادلي (عضوة برلمانية – المملكة المتحدة)، معالي الدكتور علي راشد النعيمي (رئيس، مركز المنارة للتعايش الإقليمي، وعضو في مجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة)، السيدة نيهال سعد (مديرة، تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة)، السيدة لورانس مرزال (مسؤولة البرامج، الاتحاد البرلماني الدولي)، سعادة السيد إيمانويل أداماكيس (مطرانية شيوخ خلقيدون)، السيدة ديسي هنارة (عضو سابقة في الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد)، الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين (مدير مشارك، مركز أمانه Amanah – السويد)

تناولت حلقة النقاش مسائل خطاب الكراهية والعنف وتناولت التحديات الرقمية الجديدة للديمقراطية. وتساءل جزء من المناقشة عن العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد من جهة وحرية التعبير من جهة أخرى. وشدد المشاركون بشكل خاص على ضرورة إعادة بناء الثقة، وتعزيز التثقيف بشأن هذه المسائل، والدعوة إلى التعاون البناء بين البرلمانيين والجهات الدينية الفاعلة لمواجهة خطابات الكراهية.

وطوال المناقشات، أقر المشاركون بالتحديات الرئيسية التي يشكلها العصر الرقمي الجديد، الذي يجعل المجتمع يغيب عن باله التضامن ويعاني من انعدام التفاعل البشري. يميل عمل وسائل التواصل الاجتماعي إلى تضخيم المعلومات المضللة

والمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية، والذي كان سيظل صغيراً في بيئة واقعية. وقد شجع الناس عدم الكشف عن الهوية على شبكة الإنترنت وعلى الإدلاء بتصريحات لم يكونوا ليدلوا بها لولا ذلك.

كما اقترح المشاركون وتبادلوا التوصيات لمواجهة هذه التحديات بشكل أفضل والقدرة على مواجهة خطابات الكراهية. واعترافاً بعدم وجود تفاعل مثمر بين الناس، شدد الفريق على ضرورة القيام بما يلي:

•إعادة بناء الثقة بين بعضها البعض وتعزيز الروابط الإنسانية من خلال تعزيز قيم التضامن والتعاطف

•التفكير في مفهوم الآخر وتعزيز المساواة.

وفي ما يتعلق بالتعليم، دعا الفريق إلى ما يلي:

•التعليم لتزويد الشباب بمهارات التفكير الناقد ليتمكنوا من التعرف على خطاب الكراهية وتفكيكه

•التثقيف بشأن الأدوات الرقمية والتحديات التي تطرحها.

ولتشجيع التعاون البناء بين البرلمانيين والجهات الدينية الفاعلة، أوصى الفريق بما يلي:

•مشاركة الجماعات الدينية في مساعدة البرلمانات على تحقيق أهداف السياسة العامة

•أن يعمل البرلمانيون والمنظمات الدينية معاً بشأن المعايير العالمية:

وضع تعريف واضح ودولي لخطاب الكراهية والتأكد من مواءمة البرلمانات لتشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية

•جلب القادة الدينيين إلى البرلمانات لجلسات الاستماع/المجالس الاستشارية للتأثير على التشريعات.

حلقة نقاش – المسار 6: المشرعون والقادة الدينيون باعتبارهم بناة الجسور: تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لمجتمعات أكثر عدلاً وتماسكاً

استكشفت اللجنة السبل المختلفة التي يعمل بها المشرعون والقادة الدينيون كبناة جسور بين مختلف قطاعات المجتمع لتعزيز حقوق جميع المواطنين. بناءً على آراء الخبراء من المجالين البرلماني والديني والمنظمات الشعبية، ناقش الفريق سبب عمل المشرعين والقادة الدينيين معاً وفوائد القيام بذلك.

من اليسار إلى اليمين: سمو السيد داه كوشورو بالوغون (رئيس، مجلس فودو الوطني في بنين)، السيدة باني دوغال (ممثلة لدى الأمم المتحدة، المجتمع الدولي للبهائيين)، سعادة السيد عبدالنبي سلمان ناصر (نائب رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين)، السيدة دييكا سينغ (الأمينة العامة المشتركة، أديان من أجل السلام)، السيد موريسيو هويرتاس غلاوزر (موظف الشؤون السياسية، الاتحاد البرلماني الدولي)، السيدة هيلا يون (مؤسسة ومديرة تنفيذية، سفيرة الشباب الأفغانيين لمنظمة السلام)، البروفيسور جورج غونزاليس (رئيس الحوار بين الثقافات في اليونيسكو، جامعة كولومبيا الوطنية)، السيدة عائشة أدامز (نائب رئيس الجمعية الوطنية في ملاوي)

ينبغي أن يعمل المشرعون والقادة الدينيون معاً للحفاظ على الحريات الأساسية وضمان التطور التدريجي للمجتمعات. وفي مملكة البحرين، كان التعاون والحوار بين المشرعين والقادة الدينيين أساسيين في صياغة تشريع يتناول الأحوال الشخصية والحالة الاقتصادية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. في ملاوي، حاسب القادة الدينيون المشرعين عندما تحول خطابهم السياسي إلى خطاب كراهية ويعملون معاً كوكلاء للسلام والاستقرار. وفي بنين، كفل المشرعون أن

تحتفل الطوائف الدينية بالأعياد الدينية وفقاً لمعتقداتهم. المشرعون هم مترجمون لنبضات قلب ناخبيهم، في حين أن القادة الدينيين لديهم القدرة على إلهام أتباعهم لتحقيق النبل. معاً، لديهم فرصة فريدة لاستعادة الثقة.

ومع ذلك، لكي ينجح هذا التعاون، يجب أن يكون الحوار بين المشرعين والقادة الدينيين صادقاً وواقعياً وعملياً. يجب عليهم تنحية خلافاتهم السياسية والدينية جانباً، لأن التعاون لا يترك مجالاً للمنافسة. يجب على المشرعين والقادة الدينيين أيضاً تحمل مسؤولياتهم سواء أكانوا في مجتمع علماني أم لا. وينبغي للقادة الدينيين أن يكفلوا استخدام الخطاب الديني عن قصد وأن يذكروا جميع قطاعات المجتمع بأنه تحكم الوجود البشري قوانين اجتماعية وأخلاقية ذات سبب ونتائج. من ناحية أخرى، يجب على المشرعين العمل مع جميع الأديان، وليس فقط مع الأديان التي يدعمونها أو يتبعونها. أخيراً، يجب على المشرعين والقادة الدينيين ضمان أن يكون تعاونهم شاملاً ويشمل جميع الجهات المعنية، ولا سيما النساء والشباب وقادة القبائل والأقليات.

ويتعين على المشرعين والقادة الدينيين ضمان استيفاء المتطلبات الأساسية لإشراك النساء والشباب والأقليات من أجل تمكين هذه الجماعات من المشاركة بطريقة مجدية في الحوار بين الأديان. وعلى الصعيد الدولي، يلزم أن يصل تدفق المعلومات إلى المستوى المحلي. وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، ينبغي تشجيع المجتمع الدولي والجهات الحكومية الفاعلة وغيرها من الجهات المعنية على دعم الائتلافات المحلية والإقليمية، بما في ذلك الائتلافات التي تقودها النساء والشباب. ومن الهام أيضاً تمكين النساء والشباب بوصفهم مشاركين نشطين في الحوار بين الأديان.

الجلسة الختامية

في الجلسة الختامية المعقودة في 15 حزيران/يونيو 2023، قدم مقررون من حلقتي النقاش الرفيعتي المستوى وست حلقات نقاش أخرى تقاريرهم.

من اليسار إلى اليمين: السيدة أيانتو تاي (نائب مفوض لجنة التنمية والخدمات الاجتماعية التابعة للكنيسة الإنجيلية الإثيوبية ميكان يسوس)، السفيرة أندا فيليب (مديرة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي)، السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، معالي السيد رشيد الطالبي العلمي (رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية)، الدكتور أحمد عبادي (الأمين العام، الرابطة المحمدية للعلماء)، السيدة نيهال سعد (مديرة، تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة)، معالي السيد النعم ميارة (رئيس مجلس المستشارين في مجلس النواب في المملكة المغربية)، السيدة ديبيكا سينغ (الأمينة العامة المشتركة، أديان من أجل السلام)

عرضت الوثيقة الختامية للمؤتمر، وهي بيان مراكش (راجع الملحق)، السيدة أيانتو تاي، نائب مفوض لجنة التنمية والخدمات الاجتماعية التابعة للكنيسة الإنجيلية الإثيوبية ميكان يسوس، ومعالي السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية. واعتمد البرلمانيون الحاضرون بيان مراكش بتوافق الآراء.

وفي الكلمات الختامية باسم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، شكر السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، برلمان المملكة المغربية، تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس، على استضافته القديرة والسخية للمؤتمر. كما شكر أكثر من 700 برلماني وقائد ديني وممثل للمجتمع المدني، وخاصة ممثلي المنظمات الشريكة للاتحاد البرلماني الدولي، الذين حققوا نجاحاً باهراً للمؤتمر.

وأكد على ثلاث رسائل سيأخذها شخصياً من المؤتمر. أولاً، أن حماية حرية الدين مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع، بما في ذلك البرلمانات. ثانياً، تكرار ما قاله صاحب الجلالة ملك المملكة المغربية من أن العالم يشهد "صداماً للجهل" لا يمكن معالجته إلا من خلال الاحترام والتثقيف بشأن الآخر. ثالثاً، أن البرلمانيين والقادة الدينيين يشتركون في أمور كثيرة، ولا سيما الهدف المتمثل في خدمة مجتمعاتهم المحلية لتعزيز التضامن والمساواة، ومكافحة التعصب، ودعم حقوق الجميع.

إعلان مراكش

ممثلو الديانتين الهندوسية والسيخية المشاركين في المناقشة العامة

نحن برلمانيو العالم أجمع، المجتمعون مع ممثلين للأديان والعقائد والمنظمات الدينية وهيئات المجتمع المدني وخبراء دوليين في أول مؤتمر من نوعه حول حوار الأديان، الذي نظمه خلال الفترة ما بين 13 و15 يونيو 2023، بمدينة مراكش بالمملكة المغربية، الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان المملكة المغربية بتعاون مع هيئة "أديان من أجل السلام"، وبدعم من تحالف الحضارات بمنظمة الأمم المتحدة والرابطة المحمدية للعلماء،

نؤكد أن حوار الأديان المبني على تعزيز الحريات والحقوق الأساسية، يعتبر وسيلة أساسية من أجل تعزيز الإدماج وتكريس دولة القانون وتشجيع الجهود المشتركة الهادفة إلى تطوير المجتمعات.

وإذا كان بإمكان مختلف الأديان والمعتقدات أن تنير تفكيرنا حول العالم وحول أوضاع مواطنينا، فإن من واجبنا، نحن المشرعين إزاء الدول والشعوب، أن نخلقَ الظروف المادية التي تيسر حياة سليمة وسعيدة بالنسبة للجميع. ويتعين علينا كفالة احترام دولة القانون وجميع الحقوق الانسانية والحريات الأساسية، من قبيل حرية التفكير، وحرية الرأي وحرية التدين والمعتقد، وحرية التعبير والتجمع. ويتعين علينا أيضا الحرص على أن يتمتع الجميعُ بهذه الحقوق والحريات دون تمييز.

وفي الوقت الذي خرج فيه العالم للتو، من جائحة "كوفيد 19" التي جثمت على العالم لثلاث سنوات، فإنه يتعين علينا مواجهة تناسل وتصاعد النزاعات المسلحة، والتوترات الجيوسياسية وتدهور البيئة، وهي عوامل تعمق اللامساواة وعدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات الإنسانية القائمة. ونلاحظ أن المجال المدني آخذ في التقلص، والتقاطب الاديولوجي يتزايد، والعنف السياسي يتصاعد في عدد من السياقات، وأن الأخبار والمعلومات الكاذبة وخطابات الحقد تزداد انتشارًا ويتم تضخيمها من طرف شبكة التواصل الاجتماعي، فيما يشعر المواطنون في عدد من مناطق العالم، أكثر فأكثر، بأنهم ليسوا في أمان وأنهم يفقدون الثقة في المؤسسات.

وفيما تحتد نزعات عدم التسامح إزاء الأقليات أو المجموعات الدينية والعقدية، فإن النساء هن من يعانين من تبعات هذه النزعات، في المقام الأول، علمًا بأنهن يواجهن أصلا صعوبات في التمتع بمجموع حقوقهن المدنية على قدم المساواة

مع الرجال، ويعانين من مختلف أشكال التمييز والعنف المبني على الجنس، وأحيانا باسم الدين أو المعتقد. ويجد الشباب، الذي يعتبر الفئة السكانية الآخذة في الاتساع، صعوبات كبيرة في إسماع صوتهم إلى العالم.

وإذا كان يتعين عدم تعريض أي ديانة أو عقيدة للتمييز أو التهميش من جانب أي مجموعة، فإنه يتعين على الجميع عدم تزكية العنف اتجاه أي مجموعة أخرى.

ونؤكد في هذا الصدد، أن الإرهاب والتطرف العنيف باعتبارهما آفتين خطيرتين تهددان السلم والأمن لا يمكن ربطهما بديانة أو عقيدة أو مجموعة عرقية أو ديانة بعينها.

وعلاقة بذلك، نؤكد أهمية الاعتدال في تسوية النزاعات المرتبطة بالدين أو العقيدة وعلى الدور الحاسم للآليات والمؤسسات المسخرة لتسوية النزاعات.

وإزاء ذلك، نعرب عن انشغالنا بما نلحظه في عدد من المجتمعات وداخل عدد من المجموعات في العالم بأكمله، من تراجع عام للديموقراطية وتبددٍ لقيم التضامن وللمبادئ الأخلاقية في السياسة وداخل المجتمعات عامة.

ويتطلب حل هذه المشاكل عملًا ملموسا وحاسما من جانبنا جميعا: البرلمانيون بسلطاتهم التشريعية، وكذا مجموع الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الرسمية والمجموعات الدينية والعقدية والمنظمات الدينية وهيئات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفي فترات الأزمة واللايقين، نحن مطالبون، خاصة، بتجسيد روح القيادة القوية من أجل توحيد الناس حول رؤية مشتركة من أجل المستقبل.

وإننا لمقتنعون أشد الاقتناع بضرورة إرساء عقد اجتماعي يعزز الكرامة المشتركة، والإخاء والمساواة بين جميع الأشخاص. وبصفتنا برلمانيين، فإننا نلتزم، معا وسويا، من أجل بناء مجتمعات قوية قادرة على الادماج، يستطيع كل فرد أن يجد فيها مكانته. وعليه، فإننا نشجع ثقافة الحوار داخل البرلمانات باعتبارها مؤسسات لنشر السلام والإدماج، ونلتزم باعتماد سلوكات تحترم جميع الأشخاص وإلى تجنب خطابات التفرقة على أساس الديانات والمعتقدات وتوظيفها من أجل أهداف سياسية.

ونعتبر أن قادة المجموعات الدينية أو المجموعات العقدية، هم شخصيات عمومية مؤثرة تتمتع بإشعاع هام، وأن الشبكات الدينية أو العقدية تتجاوز مجموعات المصالح والحدود الوطنية، إذ إنهم غالبا ما يوجدون في الخطوط الأمامية في مواجهة الأوضاع الاستعجالية ويشكلون ملاذًا آمنًا بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون ذلك. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر العديد من مبادرات المجموعات الدينية والعقدية التي تعمل من أجل النهوض بالتعايش السلمي والمساواة في الحقوق بين جميع الشعوب، نماذج يحتدى بها. ويمكن لنا كبرلمانيين أن نستفيد في عملنا من الوعي المتزايد بتأثير وأهمية الديانات والمعتقدات ومساهمتها في رفاهية البشرية. ويتعين علينا أن نجعل من هذه الشبكات حلفاء في قضيتنا المشتركة من أجل العدالة الاجتماعية والتعايش.

وإذ نضم صوتنا، اليوم، كبرلمانيين يمثلون برلمانات العالم أجمع، إلى الدعوة إلى تعايش مبني على المساواة والكرامة للجميع، نؤكد إرادتنا للعمل معا من أجل التعايش السلمي والإدماج وبناء مؤسسات قوية في إطار الاحترام التام لدولة القانون.

وعليه فإننا ندعو جميع البرلمانات الوطنية إلى الالتزام بمواصلة العمل من أجل تحقيق ما يلي :

- الحرص على أن تتمتع جميع الديانات والمعتقدات والمنظمات الدينية بمعاملة منصفة بعيدًا عن أي تمييز أمام القانون.
- إشراك ممثلي الأديان والمعتقدات والمنظمات الدينية، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني، في الجهود المبذولة التي تتوخى تنفيذ القوانين الوطنية والالتزامات الدولية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وذلك مع أخذ التنوع بعين الاعتبار.
- إرساء حوار مع القادة والمجموعات الدينية بهدف المساهمة في تعزيز التضامن ورفع تحديات العصر الكبرى من قبيل الفقر والفوارق، والاختلالات المناخية والنزاعات والحروب، والإدمان، وأنماط الاستهلاك المفرط، والتكنولوجيات الرقمية بما في ذلك الاستعمالات السلبية للذكاء الاصطناعي.
- تشكيل مجموعات عمل أو لجان برلمانية على مستوى البرلمانات الوطنية تهتم بالحوار بين الأديان وبين الثقافات من أجل التعايش السلمي والإدماج الاجتماعي وتيسير التعاون بين هذه المجموعات أو اللجان.
- تعزيز تعاون أوفق بين ممثلي الديانات والمعتقدات والسلطات الوطنية في مجال مكافحة الجريمة من قبيل الاتجار في البشر والاستغلال والعنف المنزليين والأعمال الشاقة وحماية ضحايا هذه الجرائم.
- اعتماد مدونات سلوك برلمانية على المستوى العالمي بما ييسر احترام الديانات والمعتقدات ويقي من خطابات الحقد.
- النهوض بمبادئ الإدماج والتنوع بين اليافعين والشباب، وخاصة ما يتعلق باحترام الآخر واحترام جميع الديانات والمعتقدات، باعتبار ذلك من أسس المجتمعات الدامجة والمؤمنة بالسلم.
- الترافع من أجل تربية وتوعية الأفراد بقيم الاحترام والتفاهم بين الأشخاص والمجموعات مهما تكن دياناتهم ومعتقداتهم، وعلى أساس احترام كرامة الجميع.
- مناهضة خطابات الحقد والازدراء بالأشخاص بسبب انتمائهم لديانة أو عقيدة بعينها والتصدي بحزم للمعاملات التمييزية بما في ذلك من خلال مبادرات تشريعية.
- تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي على رصد الممارسات البرلمانية الفضلى الهادفة إلى دعم التعددية والتسامح والحوار، مع الحرص على احترام حقوق المواطنة ودولة القانون والتوجه باقتراحات في هذا المجال إلى البرلمانات الوطنية.

- تشجيع القادة الدينيين على النهوض بالإدماج والحقوق الأساسية والمساواة بين الجنسين داخل مجموعاتهم، وذلك وفق التشريع الوطني لكل بلد، ومع مراعاة الالتزامات الدولية.
- تعزيز التعاون والتواصل مع منظمة الأمم المتحدة، وباقي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، واستشراف إمكانية اعتماد استراتيجيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحوار الأديان والثقافات بهدف استدراك العجز المسجل في التنفيذ على المستويات الوطنية.
- الحرص على أن تعكس أيام العطل الممنوحة بمناسبة أعياد دينية أو أحداث رسمية أخرى تخلد لأحداث هامة بالنسبة لديانة ما أو مجموعة عقدية، التعددية الدينية وتعددية المعتقدات في البلد.
- إحداث آلية مؤسساتية في إطار الاتحاد البرلماني الدولي ترتكز على نتائج مؤتمر مراكش بهدف دراسة الممارسات الفضلى ومتابعة ورصد المستجدات وتقديم اقتراحات في مجال حوار الأديان. ويعهد إلى هذه الآلية بمتابعة إدماج رؤية البرلمانيين وممثلي الديانات والمعتقدات وممثلي المجتمع المدني في ما يرجع إلى حوار الأديان.
- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي على إدراج نتائج مؤتمر مراكش في برنامج عمله المنتظم وتقديم هذه الوثيقة إلى الدورة 147 للجمعية العمومية للاتحاد التي ستنعقد في أكتوبر 2023.
- نرحب بالدعوة الموجهة من البرلمان الإيطالي إلى الاتحاد البرلماني الدولي بشأن احتضان لقاء عالمي بشأن حوار الأديان في روما خلال عام 2025.

وفي الختام نشكر، نحن البرلمانيون وكافة المشاركين في المؤتمر، برلمان المملكة المغربية على احتضانه لهذا التجمع الفريد من نوعه، ونعرب عن شكرنا وعرفاننا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، على رعايته السامية للمؤتمر، وندعو جميع المشاركين إلى العمل على النحو الذي يُشَجِّعُ مجتمعاتهم على أن تَسْتَلْهِمَ من روحِ التضامن والحوار التي سادت مجموع أيام هذا المؤتمر المنعقد بمراكش.

اختلاط المندوبون أثناء استراحات القهوة في قصر المؤتمرات

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue:
Working together for our common future

Palais des Congrès, Marrakesh, Morocco
13–15 June 2023

Kingdom of Morocco
The Parliament

REPORT

PARLIAMENTARY CONFERENCE ON INTERFAITH DIALOGUE

MARRAKESH, 13–15 JUNE 2023

E

Table of Contents

Page

Inaugural ceremony 3

General Debate 5

High-level panel 1: Working together for the promotion of the rule of law: Good practices and challenges 10

High-level panel 2: Promoting regional and global peace through intra-faith dialogue 12

Panel 1: Religion and belief in different secular systems: Examples from around the world ... 14

Panel 2: How can parliamentarians cooperate with religious communities and faith-based organizations to mobilize society for greater moderation, solidarity and inclusion? 16

Panel 3: Clarifying the relationship between the rule of law and freedom of religion or belief to preserve statehood and citizenship 17

Panel 4: Different mandates, common goals: Religious actors and parliamentarians as allies for promoting gender equality and youth participation 18

Panel 5: Promoting trust and mutual recognition: Contributions of religious actors and parliamentarians to counter hate speech, incitement to violence and digital challenges to democracy 19

Panel 6: Legislators and religious leaders as bridge builders: Promoting rights and fundamental freedoms for more just and cohesive societies 20

Closing session 21

Annex - Marrakesh Communiqué 22

Inaugural ceremony

From left to right: Sister Agatha Ogochukwu Chikelue (Chair of the Religions for Peace International Women's Coordinating Committee), Mr. Duarte Pacheco (IPU President), Mr. Rachid Talbi El Alami (President of the Chamber of Representatives of the Parliament of Morocco), Mr. Naam Miyara (President of the House of Councillors of the Parliament of Morocco), Mr. Martin Chungong (IPU Secretary General)

The inaugural ceremony of the First Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue was held in the *Auditorium des Ministres* of the *Palais des Congrès* in Marrakesh, Morocco, on 13 June 2023.

Mr. Rachid Talbi El Alami, President of the Chamber of Representatives, read a message from His Majesty King Mohammed VI of Morocco, in which he noted that the Conference was, for the first time, bringing together parliamentarians, religious leaders, scholars and experts to exchange views on the important issue of interfaith dialogue. Humanity was facing not so much a clash of religions or civilizations, but a "clash of ignorances". The Conference must put words into action, revisit the concept of interfaith dialogue and improve collective awareness of the importance of peaceful coexistence and of the perils represented by fanaticism and introversion. The IPU should set up a mechanism to make interfaith dialogue a common goal for the entire international community.

Building on its centuries-long history of religious and cultural diversity and pluralism, Morocco was keen to remain a model State, in which the followers of different religions could coexist in an environment of fraternity and security. His own belief in the importance of coexistence and dialogue was second only to his commitment to moderation and tolerance, and to the rejection of all forms of prejudice, hatred and extremism. He welcomed delegates to Morocco and wished them every success in their deliberations.

A short video was played, highlighting how Morocco celebrated diversity on a daily basis and encouraging participants in the Conference to break down barriers and build bridges between peoples through interfaith dialogue in order to advance collectively towards a better future.

Mr. Duarte Pacheco, IPU President, said that the world was facing many conflicts and suffering from a crisis of solidarity. Parliamentarians and religious leaders had different mandates but shared the common goal of serving their communities, promoting well-being and working for social justice and peace. The Conference had brought together a truly diverse group of people to engage in meaningful dialogue, anchored in a respect for human rights and a desire to create a world in which no one was left behind.

Mr. Martin Chungong, IPU Secretary General, said that the IPU had a long history of promoting dialogue and conflict resolution, using parliamentary diplomacy to work towards more peaceful and democratic societies with strong institutions and values. He introduced part one of the *Parliamentary report on religion and belief*, and invited those present to share their own experiences, which would be included in the second part of the report, due for publication in 2024. Emphasizing that interfaith dialogue could be an important enabler of peace, he encouraged delegates to build on what they had in common, namely a shared belief in human dignity, in order to secure a peaceful, inclusive and just future for the next generation.

Sister Agatha Ogochukwu Chikelue, Chair of the Religions for Peace International Women's Coordinating Committee, said that the world was at a turning point, having witnessed the tragic consequences of collective failures to prevent violations of human rights and uphold the rule of law. Africa was carrying the greatest burden of the world's social vulnerabilities and needed global attention for the ultimate good of humanity. Religions for Peace acknowledged the need to work with partners, notably governments and parliaments, as reflected in the subtitle of the Conference – *Working together for our common future*. Delegates needed to ensure that dialogue continued in the interests of respect for diversity, inclusion, trust, cohesion, peace and justice within and among all communities.

Mr. Ildephonse Niyokindi, Global Peacebuilding Officer, Tearfund Burundi, giving the first of two speeches from a youth perspective, spoke about losing his own mother due to conflict in his country, Burundi, and how it had inspired him to become a peacebuilder. He noted that, although different religions shared much common ground, the differences between them led to jealousy and mistrust. Religious leaders had considerable influence in their communities and it was vital for political leaders to engage with them. He called on both groups to use their influence positively and respond to the expectations of the population for a more peaceful world. People needed to be educated about peace and dialogue from an early age and the voices of young people needed to be heard in the decision-making process.

Ms. Heela Yoon, Founder and CEO, Afghan Youth Ambassadors for Peace Organization, giving the second speech from a youth perspective, reminded delegates that it had been almost two years since the Taliban regime had closed the doors of schools and universities to girls in her country. Millions of people had been killed in Afghanistan or had fled as a result of decades of conflict. Her organization had been able to support many families by engaging with all stakeholders in communities in the country and encouraging tolerance and listening. The religious and political leaders present at the Conference needed to provide more spaces for dialogue and increase the involvement of young people.

Mr. Ildephonse Niyokindi (Global Peacebuilding Officer, Tearfund Burundi) and Ms. Heela Yoon (Founder and CEO, Afghan Youth Ambassadors for Peace Organization)

Mr. Naam Miyara, President of the House of Councillors, welcomed participants to Marrakesh and officially declared the Conference open.

General Debate

On 14 June 2023, parliamentarians and representatives of religious and faith-based organizations participated in a General Debate entitled *Parliaments and religious leaders: Promoting dialogue, working together for our common future.*

A. General benefits of religious–parliamentary dialogue

Dr. Nazila Ghanea (United Nations Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief)

There was widespread consensus that dialogue between and among religious and parliamentary organizations and practitioners was of great value, and that it could contribute significant benefits, both to particular groups and communities, and to society as a whole. Participants frequently called for such dialogue to be practised and promoted by international institutions, national parliaments, governments, sub-national entities, civil society, and individual citizens.

In terms of benefits, several speakers recalled the central role played by religious or faith-based organizations in reconciliation processes, from the restoration of good relations between individuals or organizations, to the prevention and resolution of large-scale or long-lasting conflicts.

Equally, many speakers posited that religious–parliamentary and similar types of dialogue contributed to increased levels of respect, tolerance, and understanding of others' perspectives within society. In turn, participants also felt that such circumstances tended to result in more resilient, peaceful, secure and prosperous societies, in which religious and other majority and minority communities could coexist cohesively, and where political, socioeconomic and other rights could be developed and improved for all.

Some argued that specific initiatives led by individuals or organizations engendered a sense of responsibility that helped prevent communities living in isolation from each other (including isolation from sub-sections of one's own community) and that encouraged the exchange and adaptation of ideas between different parts of society.

A few participants highlighted the value of various sorts of contemplation and prayer across different belief systems. Both religious and traditional leaders were also described as being able to provide useful longer-term perspectives during religious and secular debates relating to values and beliefs.

B. Proposals for action

Various participants advocated for specific actions to be taken that could strengthen religious–parliamentary dialogue and derive some of the benefits described above.

1. Harness the social advantages of religious or faith-based organizations

Parliamentarians and religious or faith-based organizations should jointly raise awareness of, harness, and fully utilize the advantages that such organizations bring to societies, including as: ***a repository*** of wider spiritual insights into fundamental concepts and long-standing traditions; ***networks of specialist expertise*** and experience; ***a route to reach out*** to and understand the needs of marginalized groups in society; ***advocates for social change*** with a range of viewpoints that should be meaningfully considered at the consultative stages of policymaking and legislative

work; ***proactive service providers*** to wider society including in education, care of the elderly and vulnerable, and in humanitarian work; ***partners ready to share burdens*** and tackle cross-cutting challenges, such as climate change and achieving the Sustainable Development Goals.

2. Enable people to enjoy their rights in a tolerant society

Parliamentarians and religious or faith-based organizations should work in partnership so that citizens can exercise their universal and fundamental rights, such as the right to freedom of religious or faith-based expression, human dignity, and a life under the rule of law. That partnership should also allow citizens to live in a culturally plural, inclusive, diverse and tolerant society, where all members are represented and listened to, including minorities or marginalized groups. To realize those partnerships, MPs and religious or faith-based organizations should combine their respective strengths, including legislative and oversight powers, moral guidance, and the chance to convene and find common ground between those with opposing views. Some speakers felt that the global situation called for the continued generous resourcing of legislative activity to promote freedom of religion and prevent anti-religious hate speech. Such legislation should include provisions to discourage any religion from discriminating against or marginalizing another, as well as guarantees for religious minorities to be able to live peacefully, including in countries containing large religious majorities.

3. Implement existing plans; devise and implement new projects

To translate general statements into concrete actions, MPs and religious or faith-based organizations should individually and collectively devise roadmaps for rolling out and implementing current plans relating to religious–parliamentary and similar types of dialogue. These roadmaps should set out how to make a reality of relevant resolutions of the IPU and the United Nations, G20 initiatives (such as the 2022 Bologna Conference), Council of Europe declarations, and the recommendations of other interfaith conferences, whether international or local.

A member of the Palestinian delegation watches the General Debate

4. Establish permanent structures and regular follow-up

a. The IPU should establish an institutional mechanism that would monitor delivery of the Marrakesh Conference outcomes and eventually become part of the IPU's regular work programme. The IPU should also ensure that it: maps best parliamentary practices about religious–parliamentary and similar types of dialogue; develops guidance on such dialogue; and supports the formation of regional parliamentary networks designed to advocate for freedom of religion and the prevention of anti-religious hate speech, through meetings, knowledge-sharing and capacity-building among network members.

b. To increase the consistency of religious–parliamentary and similar types of dialogue over time, bodies or initiatives should be established that could: promote the peaceful coexistence of different social groups; facilitate regular consultation and coordination across society through religious–parliamentary and similar types of dialogue; and enable joint initiatives, capacity-building and resource-sharing. Some speakers suggested MP-only structures, such as parliamentary committees or caucuses, or amending MPs' responsibilities under their internal Codes of Conduct to include duties relating specifically to religious–parliamentary

and similar types of dialogue. Others advocated hybrid bodies comprising parliamentarians and representatives of religious or faith-based organizations, which could be consulted during relevant policymaking, legislation or implementation activity. Ongoing parliamentary diplomacy was also identified as a powerful tool in this regard.

5. Educate and raise awareness

Awareness should be consistently raised about religious, faith-based and cultural diversity. Such work should begin in the early years of formal education and continue throughout all adult continuing education, as well as through public communications campaigns by local and national authorities.

Ms. Deepika Singh (Associate Secretary General, Religions for Peace) and Sister Agatha Ogochukwu Chikelue (Chair of the Religions for Peace International Women's Coordinating Committee)

C. Complementarity

While making the proposals outlined in section B, many speakers also discussed the complementary nature of the work of parliamentarians and religious or faith-based organizations. They noted that the additional strength and well-being of a country that could derive from good communications between MPs and religious leaders was contingent on three factors. MPs and religious or faith-based organizations should first understand each other's strengths and limitations. They should then use that understanding to join forces in the most effective way. And as a result, a powerful alliance of mutual assistance could ensue, with the capability of promoting understanding, cooperation and a sense of shared humanity.

To exemplify these points, some speakers pointed to parliamentarians' access to national levers of power, or the focus of MPs on the practical and material well-being of their constituents, alongside the complementary facets of religious or faith-based organizations, which included: a proximity to their adherents' personal and private lives; long experience in tending to their moral and spiritual concerns; and the power to unite and mobilize communities around a given goal through a sense of shared identity and values.

More unity than difference

Other speakers posited that, despite sometimes high levels of outward difference between religious and parliamentary groups, their core objectives tended to be similar. For example, participants suggested that both groups aimed, or should aim, to prevent hatred, reject bigotry, promote tolerance and inclusive institutions under the rule of law, develop community cohesion, and support peace at all levels, among others.

A number of other participants felt that the scale and globalized nature of the challenges facing many countries meant that complementary working and close partnerships between religious and parliamentary institutions and individuals were nothing short of a requirement of contemporary life. It was therefore crucial that religious or faith-based organizations were consulted alongside other parts of civil society during policy and lawmaking processes.

D. Sharing good practices

In addition to advocating specific and complementary actions such as those above, many participants explained their own country's good practices in fostering religious–parliamentary and similar types of dialogue. This allowed fellow participants to consider the potential for adapting such practices to their own needs and context.

1. Bodies and representation

H.H. Dah Couchoro Balogoun, President, National Voudon Council of Benin

Speakers described a range of governmental and parliamentary bodies mandated to promote interfaith and intercultural dialogue in their countries. These included: a ministry of religious affairs; parliamentary committees tasked with fostering religious–parliamentary and similar types of dialogue; and a number of interfaith councils set up outside parliament, but with parliamentary involvement.

Other participants noted that, in their countries, seats in various legislative or consultative bodies were specifically reserved for representatives of certain religions.

2. Constitutional, legal and acknowledged rights and freedoms

Speakers recalled the rights enjoyed by citizens of their countries to freedom of religious expression, including the right to worship freely, establish religious or faith-based organizations, and provide religious education. These rights were variously enshrined in national constitutions, guaranteed by national or sub-national law, or recognized by declaration or convention.

Other participants outlined their countries' laws that separated the State from any religion or faith, and which helped ensure the equal treatment of all religious or faith-based organizations.

3. National and international declarations and agreements

Delegates presented agreements and declarations instigated by their countries' governments about promoting religious or cultural diversity, or about tackling religious or faith-based discrimination.

4. Conferences, meetings, action and initiatives to promote interfaith dialogue

Participants described a range of such work in their countries, including: building faith-based centres of excellence and research facilities; preserving religious and related monuments; advocating for policy or legal changes to religious or faith-based areas of public policy; commissioning and disseminating relevant research, opinion polling and expert-authored or peer-to-peer toolkits to support religious–parliamentary and similar types of dialogue; running public

awareness campaigns, often in conjunction with religious festivals or national days of celebration; commissioning religious or faith-based organizations to deliver outreach services to minority communities, and provide domestic and international humanitarian support; governments committing to involve religious or faith-based organizations in public consultations and other elements of national decision-making.

A few participants called for the international community to take action in response to alleged violations of universal rights and freedoms taking place in their countries as well as in other countries.

A side event on 'Our Common Future' organised by the Mohammadia League of Religious Scholars.

High-level panel 1: Working together for the promotion of the rule of law: Good practices and challenges

Left to right: Dr. Fadi Daou (Executive Director of Globethics), Ms. Fernanda San Martin Carrasco (Director of the International Panel of Parliamentarians for Freedom of Religion or Belief), M. Michael J. Stott (Senior Revisor IPU), Dr. Nazila Ghanea (United Nations Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief), Ms. Meritxell Batet (Speaker of the Congress of Deputies of Spain), Mr. Bahouba Norbert Tankoano (Executive Secretary of the G5 Sahel Interparliamentary Committee), Rabbi Moshe David HaCohen, and Salahuddin Barakat (Co-founders Amanah organization, Sweden)

The first high-level panel, moderated by Dr. Nazila Ghanea, United Nations Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, discussed *Working together for the promotion of the rule of law: Good practices and challenges*. Panellists agreed that the rule of law runs counter to any arbitrary exercise of power and calls for the accountability of all institutions, individuals and groups to the same standard. The rule of law also assumes adherence to international law and human rights standards.

The first panellist, Dr. Thomas Schirrmacher, Secretary General of the World Evangelical Alliance, said that religions and beliefs played a fundamental role in setting moral standards alongside the rule of law. He also highlighted the challenges in successfully legislating to allow freedom of religion or belief.

Secondly, Dr. Fadi Daou, Executive Director of Globethics, said that the rule of law was the basis for peaceful societies but was not enough on its own. The world was facing a crisis of mistrust and the challenge for both religious leaders and politicians was to rebuild their ethical authority. Laws could protect freedom of religion or belief but societies needed to believe in their added value for the common good.

Next, Ms. Fernanda San Martin Carrasco, Director of the International Panel of Parliamentarians for Freedom of Religion or Belief and former Member of Parliament in Bolivia, explained that her organization supported MPs in their own initiatives to advance the human right of freedom of religion or belief. She noted that building democracy was the joint task of politicians and civil society and that it was vital to nurture cooperation between the actors from different religions and beliefs around the world.

Ms. Meritxell Batet, Speaker of the Congress of Deputies of Spain, said that the rule of law enabled peace and coexistence in communities. The State was responsible for protecting the community and needed to work with religions or beliefs to do so, while remaining impartial. The law also needed to protect religious freedom, giving people the space in which to grow and prosper, and to counter discourses of hate and discrimination.

Mr. Bahouba Norbert Tankoano, Executive Secretary of the G5 Sahel Interparliamentary Committee, spoke about how the rule of law provided a framework in which everyone was treated on an equal footing. Parliaments had an important role to play in promoting and preserving the rule of law, particularly amid security crises such as in the Sahel. Interfaith and intra-faith dialogue could foster development on a global scale.

The final panellists were Imam Salahuddin Barakat and Rabbi Moshe David HaCohen, the co-founders of the Amanah organization in Sweden, which works to counter antisemitism and islamophobia. They spoke about the recent burning of the Qur'an in their country. Their organization was engaging with the Parliament of Sweden to find appropriate and even-handed solutions to this expression of hatred, calling for multiple lines of action not confined only to legal responses.

The discussion was then opened to the floor and participants spoke about the representation of different religions and beliefs in their parliaments or States, successes in building societies in which people of many religions and beliefs lived in harmony, the role of global bodies as forums for interfaith dialogue, and the importance of religious education. Participants also highlighted good practices with regard to youth issues, responses to blasphemy, the blessings and burdens of diversity, the necessity to include non-believers and non-citizens in dialogue, and the recognition and registration of religion and belief communities. All participants agreed that parliamentarians had a responsibility to uphold the rule of law and that the cooperation of parliaments with religious leaders and civil society was beneficial.

Mr. Bahouba Norbert Tankoano, Rabbi Moshe David HaCohen, Imam Salahuddin Barakat

High-level panel 2: Promoting regional and global peace through intra-faith dialogue

From left to right: Mr. Hayder Al-Khoei (Director, Al-Khoei Institute), Senator Garret Ahearn (Member of the Oireachtas of Ireland), Dr. Sarah Markiewicz (Interfaith Advisor, IPU), Dr. Ahmad Abaddi (Secretary General, Mohammadia League of Religious Scholars), Ms. Tulia Ackson (Speaker of the National Assembly of the United Republic of Tanzania), Ms. Ligia Matamoros (Latin American Catholic Episcopal Council), Senator Farook Hamid Naek (Member of the Parliament of Pakistan)

The second high-level panel, moderated by Dr. Ahmad Abaddi, Secretary General of the Mohammadia League of Religious Scholars, discussed *Promoting regional and global peace through intra-faith dialogue*. As a starting point, the panellists agreed that, on the one hand, religious texts were a valuable resource to guide responses to the major challenges facing the world, but on the other hand could be interpreted in toxic and venomous ways, leading to tensions within religions and beliefs. Intra-faith dialogue represented an opportunity to build bridges within religions and beliefs to counteract these extremist interpretations.

Ms. Tulia Ackson, Speaker of the Parliament of the United Republic of Tanzania, spoke about the contrast between traditional views and the more inquisitive outlook of the younger generation within certain religions and beliefs. The United Republic of Tanzania had established interfaith committees at the national and local levels, but these also served as forums for intra-faith dialogue. She also noted that societies were not homogeneous, and care should be taken to understand that non-believers also had an influence on the discourse on religious issues.

The panel also included Senator Garret Ahearn from Ireland, who explained how intra-faith dialogue had been key to the Northern Ireland peace process. Religious leaders had firmly rejected the idea that different faiths represented a hierarchy of humanity, which had created a foundation for political discussions. The Parliament of Ireland held regular events for representatives of all faiths and churches for consultation on public policy. Ireland also had policies to encourage immigrants to the country to integrate into society without relinquishing their cultural identity.

Senator Farooq Hamid Naek from Pakistan spoke about how intra- and interfaith dialogue could be used as a vehicle for regional and global peace, and highlighted how such dialogue had frequently offered solutions to conflicts which were not themselves triggered by religious divisions. Religious

leaders should recognize their role as the custodians of the shared values of all religions and refrain from promulgating messages of intolerance. The cooperation between parliamentarians and religious actors was a two-way street and presented opportunities to inform policymaking on the prevention of violence.

The fourth panellist, Mr. Hayder Al-Khoei, Director of the Al-Khoei Institute in Iraq, noted that sectarianism was as old as Islam itself. He encouraged religious and belief leaders to constantly reevaluate their traditions with a view to making it harder for extremists to hijack divisions for their own aims. Intra-faith dialogue was an opportunity to reach out to others and understand their fears, hopes and legitimate grievances. In Iraq, dialogue between Sunnis and Shi'at had begun as an exchange of angry recriminations but had blossomed into friendship.

The final panellist, Ms. Ligia Matamoros, a youth activist from Costa Rica, emphasized the need for solidarity within religions and beliefs to fight against broader injustices. People in religious communities were best placed to know their own needs and, in Latin America, there were countless examples of faith-based communities working to address subjects as diverse as environmental issues and health care needs. Religious communities should focus their work on vulnerable populations, including women, youth and the poor.

The discussion was then opened to the floor and participants spoke about: initiatives in their own parliaments and organizations to encourage interfaith and intra-faith dialogue; the importance of recognizing and accepting difference; the unique convening power of parliaments and governments; partnerships between secular and religious actors; the need to change mindsets and not just focus on legislation; the value of international agreements and declarations to build human fraternity; and the negative impact of damage to religious artefacts and cultural heritage. Participants agreed that peace could be achieved through dialogue; that harmony within religions was a prerequisite for good relations between religions; that most human values were common to all religions; and that broad-based religious education from an early age was essential for better understanding. Intra-faith dialogue involving parliamentarians, religious leaders, civil society, and particularly young people, was essential for the long-term stability of religions and beliefs. A calm and open-minded approach to dialogue was essential for identifying clear-sighted solutions. Security and stability were crucial to the well-being of all.

Panel 1: Religion and belief in different secular systems: Examples from around the world

The panel focused on the meaning of secularism in different parts of the world, discussing the relationship between States, parliaments and religious institutions, freedom of religion and belief at the national and international levels, and possible areas of tension.

Sister Liliana Franco (President, Caribbean and Latin American Confederation of Religious Women and Men) and Mr. Habibou Bako (Policy Officer, Search for Common Ground)

The main takeaways about the various examples of secularism around the world were:

- Secularism in Austria has helped ensure that migrant communities are protected and treated equally regardless of their religious or non-religious affiliation.
- Azerbaijan values diversity through funding the construction of mosques, synagogues and churches.
- In Argentina, the Constitution describes the links between religion and the State as positive and collaborative while also distinguishing between the two. Secularism in Argentina also means a wide recognition of religion individually and in communities, an acknowledgement of the autonomy of religious communities, and the independence of religions from the State.
- In Mali, secularism is enshrined in the Constitution, but interfaith dialogue, agency and inclusion are crucial to reduce misinterpretations, achieve peace and promote tolerance.

The discussion also identified the challenges ahead and the potential collective work required to address them:

- Antisemitism, nationalism and hate speech, which threaten security and peace. Parliaments can take concrete measures to combat these challenges by strengthening and implementing legislation protecting the rights of religious minorities.
- Religious conflicts as a threat to global security. Parliaments need to increase mutual respect and comprehension between religions to prevent such conflicts.

- Religion should be seen as a positive force that makes many contributions to the world. Diversity is a gift and unity must be a priority.
- Interfaith dialogue and consultation with various actors, particularly young people, are crucial to achieve peace.

The discussion concluded by reiterating that the objective should be to go beyond what was enshrined in fundamental laws and national constitutions. Parliaments must work towards creating a framework in which different communities could live peacefully together and must take advantage of the diversity of different religious communities to achieve social cohesion, respect and appreciation.

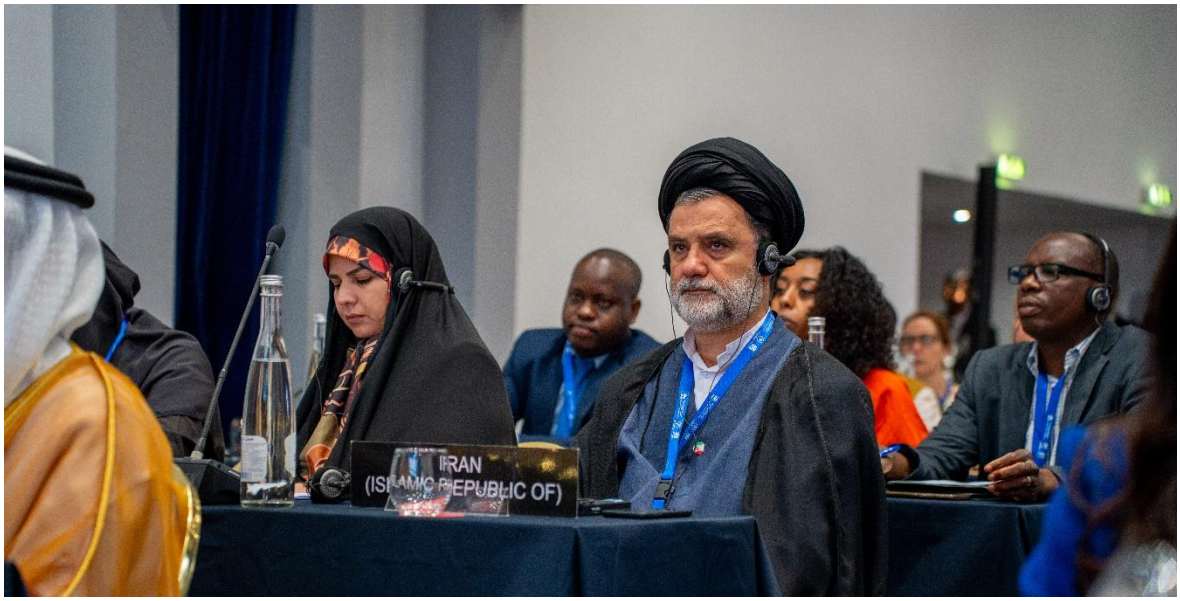

The Iranian delegation participated actively in conference sessions.

Panel 2: How can parliamentarians cooperate with religious communities and faith-based organizations to mobilize society for greater moderation, solidarity and inclusion?

Hon. Fiona Bruce (UK Prime Minister's Special Envoy for Freedom of Religion or Belief and Member of UK Parliament)

The panel provided a space for a rich discussion between a wide range of actors, parliamentarians, religious leaders and practitioners, on how they could make the world a better place. Various projects from around the world were presented, which all had in common the aim of fighting fear of the Other and ignorance, and involved both faith organizations and politicians. The panel also discussed how faith-based organizations, religious leaders and politicians, as representatives of the people, could complement each other's work for the benefit of all, with examples of joint actions where faith-based organizations could help government to assist the most vulnerable and reach out to the most remote.

The main takeaways from this panel were:

- Trust is the main principle that guides dialogue and there cannot be any meaningful and constructive discussion or cooperation without it.
- In order to build trust, there is a need to create an environment of mutual respect, where values and principles of equality and inclusiveness, mutual understanding and solidarity are encouraged and upheld.

The panel strived to put the second of those points into practice. All panel members decided to sit among the other participants and speak from the floor, rather than from the podium. In doing so, they showed their readiness to engage in dialogue, to start on an equal footing and to take into account all voices.

Participants pointed out that, in a dialogue between parliamentarians and religious communities or faith-based organizations, everyone should be treated fairly, in the same way and no less favourably than others. All contributions mattered and should be heard, regardless of whether they came from the political or religious sphere.

Finally, participants also emphasized the importance of mutual understanding and solidarity. Parliamentarians and faith-based actors shared common challenges and common goals, but their approaches were different. It was essential to witness, understand and talk about each other's work to learn from it and share good practices.

Rabbi Tamar Elad-Appelbaum (Co-founder and Educational Director, Beit Midrash for Israeli Rabbis)

Panel 3: Clarifying the relationship between the rule of law and freedom of religion or belief to preserve statehood and citizenship

From left to right: Mr. Hatem El-Hady (Representative, Baha'i International Community), Senator Silvia-Monica Dinică (Member of Romanian Parliament), Dr. Leo Igwe (Board member, Humanists International), Ms. Boutayna Lamharzi (Human Rights Officer, IPU), Ambassador Mokhtar Omar (Senior Advisor to the Secretary Geneal, IPU), Dr. Maryana Hynp (President, European Network on Religion and Belief), Dr. Alves Pinto (Lecturer in Legal Studies and Diplomatic Studies, University of Oxford), Reverend Elga Joan Sarapung (Director, Institute for Interfaith Dialogue in Indonesia)

The panel discussed the relationship between the rule of law and freedom of religion or belief. First, the panellists and the moderator provided working definitions of these concepts.

The rule of law safeguards the social order so that all individuals in a given society abide by the same laws and benefit equally from their protection. The rule of law is therefore rooted in a social contract between members of a community – i.e. the *citizens*, in a broad sense. This idea contrasts with divine sovereignty, embedded in the notion of God's authority over creation. Freedom of religion or belief is a human right that should be respected regardless of an individual's religious adherence, country, gender, age, ethnicity, etc.

Difficulties can emerge at the intersection between the rule of law and freedom of religion or belief:

1. Where the expression of religion or belief based on divine sovereignty competes with other rights enshrined by the rule of law – including the freedom of religion or belief of other individuals – thus challenging the social contract.
2. Where authorities illegitimately seek to limit freedom of religion or belief, often targeting marginalized groups.

In these cases, the rule of law must be maintained to preserve the social contract from which statehood and citizenship derive.

The panel discussed situations in which those that do not share the religion of the majority had been persecuted. In that regard, upholding the rule of law to guarantee freedom of religion or belief was also critical to the realization of an inclusive interfaith dialogue. Intra- and interfaith dialogue should be understood as an exercise of equals in which multiple truths could coexist and in which one person's freedom of religion ended where another's began.

In conclusion, the panel agreed that the momentum should be sustained and encouraged all participants to engage in further dialogue. The panel also invited the IPU to consider the development of a self-assessment toolkit and model legislation for parliaments to gauge their religious sensitivity and uphold the rule of law, guaranteeing freedom of religion or belief for all members of society.

Panel 4: Different mandates, common goals: Religious actors and parliamentarians as allies for promoting gender equality and youth participation

Ms. Sabina Ćudić (Member, International Panel of Parliamentarians for Freedom of Religion or Belief and Member of Parliament – Bosnia-Herzegovina)

The panel addressed the issue of *Religious actors and parliamentarians as allies for promoting gender equality and youth participation*. Panellists discussed existing barriers to the meaningful participation of women and youth and ways to overcome them, and also addressed cooperation between parliaments and religious actors to encourage this much needed participation.

The discussions emphasized the need for more and better education and faith literacy. Education was described as a powerful, if not the most important, tool for empowerment. Both politicians and faith-based organizations must be engaged and committed to establish frameworks and provide the necessary resources that would deliver strong education.

The panel also discussed the fact that participation by women and youth should not just be a passing trend but should lead to their active participation in decision-making. While quotas and nominations were a good idea on the surface, other good practices could be put into practice to start the ball rolling, namely:

- Reduce the age of eligibility so that Parliaments include more youth members (align with the voting age).
- Facilitate/advocate for more youth and women in leadership positions.
- Focus on issues that are of interest to youth and women to encourage them to engage.
- Encourage Parliament to set its agenda to include women and youth issues in broader policy areas.
- Address gender-based violence and sexism as well as youth exclusion within political parties themselves to change the culture of parliaments.

Finally, the participants in the panel discussion agreed that the active involvement of youth and women in politics would help rebuild trust in democracy and establish a more inclusive society.

Panel 5: Promoting trust and mutual recognition: Contributions of religious actors and parliamentarians to counter hate speech, incitement to violence and digital challenges to democracy

From left to right: Imam Salahuddin Barakat (Co-Director, Amanah Center, Sweden), Ms. Karen Bradley (Member of Parliament, United Kingdom), Dr. Ali Al-Nuaimi (Chairman, Manara Center for Regional Coexistence and Member of the Federal National Council of the United Arab Emirates), Ms. Nihal Saad (Director, United Nations Alliance of Civilizations), Ms. Laurence Marzal (Programme Officer, IPU), H.E. Emmanuel Adamakis (Metropolitan Elder of Chalcedon), Ms. Desi Hanara (formerly Southeast Asia Parliamentarians for Freedom of Religion or Belief), Rabbi Moshe David HaCohen (Co-Director, Amanah Center, Sweden)

The panel tackled the issues of hate speech and violence and addressed the new digital challenges to democracy. Part of the discussion questioned the relationship between freedom of religion or belief on the one hand and freedom of expression on the Other. Participants especially emphasized the necessity to rebuild trust, to promote education on these issues, and to advocate for constructive cooperation between parliamentarians and religious actors to counter narratives of hatred.

Throughout the discussions, participants acknowledged the main challenges posed by the new digital era, which was causing society to lose sight of solidarity and suffer from a lack of human interaction. The functioning of social media tended to amplify disinformation, misinformation and hate speech, which would have remained small-scale in a real-life setting. Anonymity on the Internet encouraged people to make statements that they would not have made otherwise.

Participants also proposed and shared recommendations to better address these challenges and be able to counter narratives of hatred. Acknowledging the lack of fruitful interaction between people, the panel emphasized the need to:

- Rebuild trust in each other and strengthen human ties by promoting values of solidarity and compassion
- Reflect on the notion of otherness and promote equality.

With regard to education, the panel advocated:

- Education to equip youth with critical thinking skills for them to be able to recognize and deconstruct hate speech
- Education on digital tools and the challenges posed by them.

To encourage constructive cooperation between parliamentarians and religious actors, the panel recommended:

- The participation of faith groups in helping parliaments to deliver policy aims
- That parliamentarians and faith-based organizations work together on global norms: establishing a clear and international definition of hate speech and making sure that Parliaments align their national legislation with international standards
- Bringing religious leaders into parliaments for hearings/advisory boards to influence legislation.

Panel 6: Legislators and religious leaders as bridge builders: Promoting rights and fundamental freedoms for more just and cohesive societies

The panel explored the different ways in which legislators and religious leaders serve as bridge builders between different sectors of society to promote the rights of all citizens. Based on the views of experts from the parliamentary and religious spheres and grassroots organizations, the panel discussed why legislators and religious leaders should work together and the benefits of doing so.

From left to right: H.H. Dah Couchoro Balogoun (President, National Voudon Council of Benin), Ms. Bani Dugal (Representative, Baha'i International Community), Mr. Abdulnabi Salman (Deputy Speaker of Majlis Al-Nuwab of Bahrain), Ms. Deepika Singh (Associate Secretary General, Religions for Peace), Mr. Mauricio Huertas Glauser (Political Affairs Officer, IPU), Ms. Heela Yoon (Founder & CEO, Afghan Youth Ambassadors for Peace Organization), Prof. Jorge Gonzalez (UNESCO Chair on Intercultural Dialogue, National University of Colombia), Ms. Aisha Adams (Deputy Speaker of the National Assembly of Malawi)

Legislators and religious leaders should work together to preserve fundamental freedoms and ensure the gradual development of societies. In Bahrain, cooperation and dialogue between legislators and religious leaders were essential in the drafting of legislation addressing the personal status and the economic situation of low-income households. In Malawi, religious leaders held legislators accountable when their political discourse turned into hate speech and they work together as agents for peace and stability. In Benin, legislators had ensured that religious communities could celebrate religious holidays according to their beliefs. Legislators are the interpreters of the heartbeat of their constituents, while religious leaders have the capacity to inspire their followers to achieve nobility. Together, they have a unique opportunity to restore trust.

However, for this cooperation to work, dialogue between legislators and religious leaders should be sincere, realistic and pragmatic. They should set aside their political and religious differences, as collaboration leaves no room for competition. Legislators and religious leaders should also shoulder their respective responsibilities whether they are in a secular society or not. Religious leaders should ensure that religious discourse is used intentionally and should remind all sectors of society that human existence is governed by social and moral laws of cause and effect. Legislators, on the other hand, should work with all religions, not only the ones they support or follow. Finally, legislators and religious leaders should ensure that their collaboration is inclusive and involves all relevant stakeholders, particularly women, young people, tribal leaders and minorities.

Legislators and religious leaders need to ensure that the basic requirements to include women, youth and minorities are met in order to enable these groups to participate in a meaningful manner in interfaith dialogue. At the international level, the flow of information needs to reach the local level. At the regional and local levels, the international community, State actors, and other relevant stakeholders should be encouraged to support local and regional coalitions, including those led by women and young people. It is also vital to empower women and young people as active participants in interfaith dialogue.

Closing session

At the closing session on 15 June 2023, rapporteurs from the two high-level panel discussions and six other panel discussions presented their reports.

From left to right: Ms. Ayantu Taye (Deputy Commissioner of the Ethiopian Evangelical Church Mekane Yesus Development and Social Services Commission), Ambassador Anda Filip (Director for Member Parliaments and External Relations, IPU), Mr. Martin Chungong (IPU Secretary General), Mr. Rachid Talbi El Alami (President of the Chamber of Representatives of the Parliament of Morocco), Dr. Ahmad Abaddi (Secretary General, Mohammadia League of Religious Scholars), Ms. Nihal Saad (Director, United Nations Alliance of Civilizations), Mr. Naam Miyara (President of the House of Councillors of the Parliament of Morocco), Ms. Deepika Singh (Associate Secretary General, Religions for Peace)

The outcome document of the Conference, the Marrakesh Communiqué (see Annex), was introduced by Ms. Ayantu Taye, Deputy Commissioner of the Ethiopian Evangelical Church Mekane Yesus Development and Social Services Commission, and Mr. Rachid Talbi El Alami, President of the House of Representatives of Morocco. The Marrakesh Communiqué was adopted by consensus by the parliamentarians present.

In closing remarks on behalf of the IPU President, Mr. Martin Chungong, IPU Secretary General, thanked the Moroccan parliament, under the patronage of His Majesty King Mohammed VI, for its capable and generous hosting of the Conference. He also thanked the more than 700 parliamentarians, religious leaders and representatives of civil society, and especially the representatives of the IPU's partner organizations, who had made the Conference a resounding success.

He emphasized three messages he personally would be taking away from the Conference. First, that the protection of freedom of religion was a collective responsibility for all, including parliaments. Second, echoing the words of His Majesty the King of Morocco, that the world was experiencing a "clash of ignorances", which could only be addressed through respect and education about the Other. Third, that parliamentarians and religious leaders had many things in common, especially the goal of serving their communities to promote solidarity and equality, counter intolerance and uphold the rights of all.

Closing the Conference, Mr. Naam Mayara, President of the House of Councillors of Morocco, said that the message from His Majesty the King conveyed at the start of the Conference had been an illuminating introduction to the theme under discussion, emphasizing Morocco's longstanding commitment to peaceful coexistence and tolerance. Parliaments and religious leaders needed to recognize each other's influence and continue their constructive coordination on interfaith dialogue at a global level in order to continue the fight against discrimination and radicalism.

He thanked the many participants in the Conference, whose contributions had demonstrated the commitment of both the parliamentary and religious communities to interfaith dialogue, as well as highlighting the common ground on which they could build to advance such dialogue.

Marrakesh Communiqué

We, parliamentarians from around the world, have gathered with representatives of religions, beliefs, faith-based and civil society organizations, and international experts, at the Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue in Marrakesh, Morocco, organized by the Inter-Parliamentary Union and the Parliament of the Kingdom of Morocco, in cooperation with Religions for Peace and with the support of the United Nations Alliance of Civilizations and the Mohammadia League of Religious Scholars.

Representatives of Hindu and Sikh religions participating in the General Debate

We affirm that interfaith dialogue that is grounded in support of fundamental rights and freedoms is an essential tool for promoting inclusivity and peaceful coexistence, upholding the rule of law and encouraging collective efforts to achieve a better society.

While religions and beliefs of various types may inform us about the world and our fellow citizens, our first responsibility as legislators is to the people we represent, helping to secure the material circumstances of a good and healthy life for all. It is our responsibility to uphold the rule of law and all human rights and fundamental freedoms, including freedom of thought, conscience, religion or belief (henceforth “religion or belief”), freedom of speech and freedom of assembly. We also affirm the importance of ensuring that such rights and freedoms are enjoyed by all, without discrimination.

As the world emerges from three years of pandemic, we are facing a surge in armed conflicts, geopolitical tensions and environmental degradation, which reinforce existing inequalities, economic instability and humanitarian crises. We are witnessing the shrinking of civic space, increasing ideological polarization and the growth of politically motivated violence in many contexts. Disinformation and hate speech are becoming more prevalent, often amplified by social media. Feelings of insecurity are high and citizens’ trust in their institutions is waning in many regions.

Intolerance towards minority or marginalized groups, including communities of religion and belief, is on the rise. These trends especially impact women, who already face challenges accessing equal rights and experience diverse forms of gender-based discrimination and violence, with religion or belief sometimes serving as a pretext. The voice of youth, a ballooning demographic, remains sidelined.

No religion or belief should be identified with the discrimination or marginalization of another community, nor should it condone violence against another community. We further reaffirm that terrorism and violent extremism, as major ills threatening peace and security, should not be associated with any particular religion, belief or ethno-religious community.

We highlight the importance of moderation when resolving religious or belief-based conflicts and the significant role of dedicated mechanisms or institutions for conflict and dispute resolution.

We further express our concern at the backsliding of the global state of democracy, the deterioration in human solidarity and the weakening of the moral compass in politics and societies at large that can be seen in countries and communities around the world.

Addressing these issues requires concerted and decisive action from all of us: from parliamentarians with their legislative power, as well as from all parts of society, including official institutions, religious and belief communities, faith-based and civil society organizations, and academia. Times of crisis and uncertainty especially call for solid leadership to bring people together around a common vision of the future.

We believe strongly in the need for a social contract that reinforces the common dignity, fraternity and equality of all. As parliamentarians, we share a commitment to building resilient societies in which all people feel equally included. We encourage a culture of dialogue in parliaments as an essential tool of peace and inclusion. We commit ourselves to respectful conduct towards all people, as well as to the avoidance of divisive rhetoric around religion or belief to serve a political agenda.

We acknowledge that leaders of religious and belief communities, including traditional leaders, are often influential public figures with wide outreach. Religious and belief networks transcend constituencies and national borders. They are often the first responders in emergencies and provide an important safety net to people in need. We are also deeply inspired by the many initiatives of religious and belief communities aimed at promoting peaceful coexistence and equal rights among all people.

Our work as parliamentarians can benefit from greater awareness of the influence and importance of religion and belief, and of their contribution to the welfare of humankind. We must engage these networks as allies in our common cause for social justice and coexistence.

Today, we add the voice of the parliamentary community to this call for coexistence, based on equality and dignity for everyone. We affirm our commitment to working together for peaceful coexistence, inclusion and strong institutions in full respect of the rule of law.

We encourage our parliaments to commit to carrying forward the following actions:

- Ensure that all religions, beliefs and faith-based organizations are treated equally and without discrimination under the law.
- Include representatives of religions, beliefs and faith-based organizations alongside other civil society representatives in all their diversity, in ongoing efforts to secure the implementation of national legislation and international commitments, and the promotion of social cohesion.
- Engage with religious or belief leaders and communities to help build solidarity and effectively address the major challenges of our time, such as poverty and inequality, climate change, conflict and war, as well as widespread addiction, overconsumption, and digital technologies, including the negative uses of artificial intelligence.
- Develop parliamentary groups or committees within national parliaments on interfaith and intercultural dialogue for peaceful coexistence and social inclusion, and enable cooperation between these groups or committees.
- Promote greater cooperation between religious and belief representatives and national authorities in combating crimes such as human trafficking, domestic servitude, domestic violence and forced labour, and protecting the victims thereof.
- Develop global parliamentary codes of conduct to ensure respect for the right to freedom of religion and belief and the prevention of hate speech.
- Promote, from an early age, the principles of inclusion and diversity, including education about the Other, as well as respect for all religions and beliefs, as the foundation of peaceful and inclusive societies.
- Advocate for public education and awareness-raising focused on promoting respect and understanding between individuals and communities across religions and beliefs, upholding the dignity of all.
- Resolve to counter hate speech or contempt for individuals due to their religious or belief affiliation, and robustly address discriminatory treatment, including through legislative initiatives.
- Encourage the IPU to map best parliamentary practices in support of diversity, tolerance and dialogue, upholding citizenship and the rule of law, and to provide guidance to parliaments accordingly.

- Encourage leaders of religions and beliefs to promote inclusivity, fundamental human rights and gender equality within their communities, in line with national legislation and international commitments.
- Deepen interaction with the United Nations, other international bodies and civil society, and explore avenues for the implementation of United Nations strategies and resolutions on interfaith and intercultural dialogue and to address implementation gaps at the national level.
- Ensure that national holidays and other official acts to commemorate occasions important to a religion or belief reflect the diversity of religions and beliefs in the country concerned.
- Establish an institutional mechanism within the IPU to build on the outcomes of this Conference, which would examine good practices, monitor progress and formulate proposals in this area. This mechanism should continue to incorporate the voices of parliamentarians, representatives of religions and beliefs, and civil society.
- Encourage the IPU to also integrate the outcomes of this Conference into its regular programme of work and to submit this document to the 147th IPU Assembly in October 2023.

We welcome the invitation by the Parliament of Italy for the Inter-Parliamentary Union to organize a global interfaith meeting in Rome in 2025.

We thank the Parliament of the Kingdom of Morocco for hosting this unique gathering and express our gratitude to His Majesty King Mohammed VI, King of Morocco, who granted his patronage to this Conference. In conclusion, we encourage all participants to carry deep into their respective communities the spirit of solidarity and dialogue that we experienced during these three days here in Marrakesh.

Delegates mingle during the coffee breaks at the Palais des Congrès